

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
Council of Arab Economic Unity

مستقبل الاقتصاد العربي
تحت وطأة الأزمات المُركّبة

دراسة موجزة حول آثار أزمة وباء كورونا على الدول العربية وتوصيات عامة لمتخذي القرار وراسمي السياسات

أ.د. علي محمد الخوري





مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

14 شارع هارون – ميدان المساحة - الدقي – القاهرة
ص ب : 1 محمد فريد – القاهرة - جمهورية مصر العربية
هاتف: 002023702432 - 0020237602459
فاكس: 0020237602698
البريد الإلكتروني: info@caeu.org

عنوان الكتاب: مستقبل الاقتصاد العربي تحت وطأة الأزمات المركّبة
تأليف: أ.د. علي محمد الخوري

الترقيم الدولي (ISBN): 978-9948-34-283-0

الطبعة الأولى

جدول المحتويات

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

"انتشار الأوبئة والأمراض المعدية باتت من بين **أهم المخاطر الاقتصادية** العالمية التي تستوجب من **الحكومات العربية الوقوف** أمامها قليلاً. فمعظم الخسائر الاقتصادية **التي خلفتها الأوبئة خلال القرن الماضي،** لم تنتج من الأمراض مباشرة، **بل من ردود** الأفعال والإجراءات التي اتخذتها أجهزة **صناعة القرار."**

معالي السفير/محمد محمد الربيع
الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية - جامعة الدول العربية



مقدمة

تنبأ العديد من الاقتصاديين طوال عام 2019 وقبله باحتمالات أن يتعرض الاقتصاد العالمي إلى حالة من الكساد في العام 2020 على غرار أزمة الرهن العقاري الشهيرة التي ضربت الاقتصاد الأمريكي والعالمي بالعام 2008.

وبين التشكيك واليقين حينها، نادت كثير من الأصوات - من المنظمات والخبراء والباحثين - بأهمية أن تشرع الحكومات بالتخطيط والاستعداد ولتعديل استراتيجياتها بما يتماشى مع الاحتمالات المرتقبة.

أزمة كورونا العالمية

ثم جاء العام 2020 والذي كان مثقلاً بتراكمات التوترات السياسية والتجارية، ليستقبل ضيفاً استطاع أن يربك الاقتصاد العالمي وتبدأ معه فصول أسوأ الاحتمالات المرسومة.

الفيروس التاجي المسمى بـ كورونا (كوفيد 19) ألقى بظلاله على كافة جوانب الحياة البشرية بل وأصابها بالشلل، بعد أن توقفت حركة البشر والمؤسسات والسفر وآلات الإنتاج لتعود الدول والبشرية قريبة من صورتها البدائية الأولى؛ حيث كانت كل دولة وكل مدينة وقرية أشبه بعالم مستقل بذاته ومنفصل عن جواره.

وتحاول هذه الدراسة الموجزة إلى تسليط الضوء على مستقبل الاقتصاد العربي في ضوء المعطيات الجارية الحالية، وتقديم بعض أطر العمل والحلول العاجلة التي يمكن أن تشكل بوابة خروج من هذه الأزمة تحديداً والأخطار الاقتصادية المحدقة الأخرى التي تهدد مجمل جهود المنطقة العربية.

حسب توقعات منظمة التجارة العالمية، ستسجّل التجارة الدولية انكماشاً بين 13% و32% في عام 2020؛ لتكون أعلى من تلك المسجلة في عام 2008، في ظل تفشي وباء كوفيد-19 عالمياً الذي أبطأ التبادلات بشكل شديد.



شركات الطيران في أزمة البحث عن مواقف لطائراتها

بعد أن كانت أكثر من 20 ألف طائرة تدور حول الكوكب يومياً، استطاع فيروس كورونا أن يعطل صناعة الطيران، ويحظر السفر ويغلق المجالات الجوية ويفرض قيوداً واجبة التنفيذ بمنع حركة الرحلات الدولية. واستطاع أن يكبد هذا القطاع خسائر بلغت حوالي تريليون دولار حتى الآن.

ثم أن الملفت في الأمر، بأن الفيروس تمكن من تفكيك اقتصاديات شبكات الطيران العالمية لتصبح أشبه بلعبة الكراسي الموسيقية. فالمطارات حول العالم أصبحت تواجه أزمة في إيجاد مواقف لصف هذه المركبات الضخمة، التي لم تعد تستطيع التحليق وفي الوقت نفسه لا تجد مكاناً لها على الأرض!

> ستحتاج الحكومات في الدول النامية وحدها إلى تريليونات الدولارات لدعم اقتصاداتها.
>
> وفي الوقت ذاته ستحتاج كل دول العالم إلى تطوير قدراتها على محاربة الآثار الصحية والاقتصادية لهذا الوباء، وإلا فإن الأزمة ستستمر وستلحق ضرراً أكبر بالجميع.
>
> صندوق النقد الدولي



تقييم الموقف الاقتصادي العربي (قبل كورونا)

تزامنت مع الكارثة الصحية العالمية (الفيروس التاجي كوفيد 19) أزمتان رئيسيتان في الدول العربية وبنفس التوقيت.

الأولى هي معدلات النمو العربية المتباطئة التي كانت مستمرة قبل هذه الأزمة المستجدة. ويعود ذلك في الأصل إلى سببين يمكن اعتبارها: (1) كامتداد طبيعي لتراجع الاقتصاد العالمي العام الذي تميز بحروب اقتصادية باردة بين القوى العظمى، ومن ناحية أخرى (2) تأثر الأوضاع الاقتصادية العربية بأزمات صراعات الربيع العربي وتراجع سعر النفط بشكل عام من العام 2014 وحتى نهاية العام 2019.

أما الأزمة الثانية فتمثلت بظهور صراع تجاري شديد بين منتجي النفط، والذي أدى إلى إضعاف الطلب ودفع الأسعار إلى الانخفاض ليصل متوسط سعر البرميل إلى قرابة العشرين دولار بعد أن كان مستقراً عند مستوى 50 دولار، وهو هبوط غير مسبوق منذ ما يقرب عقدين من الزمن.

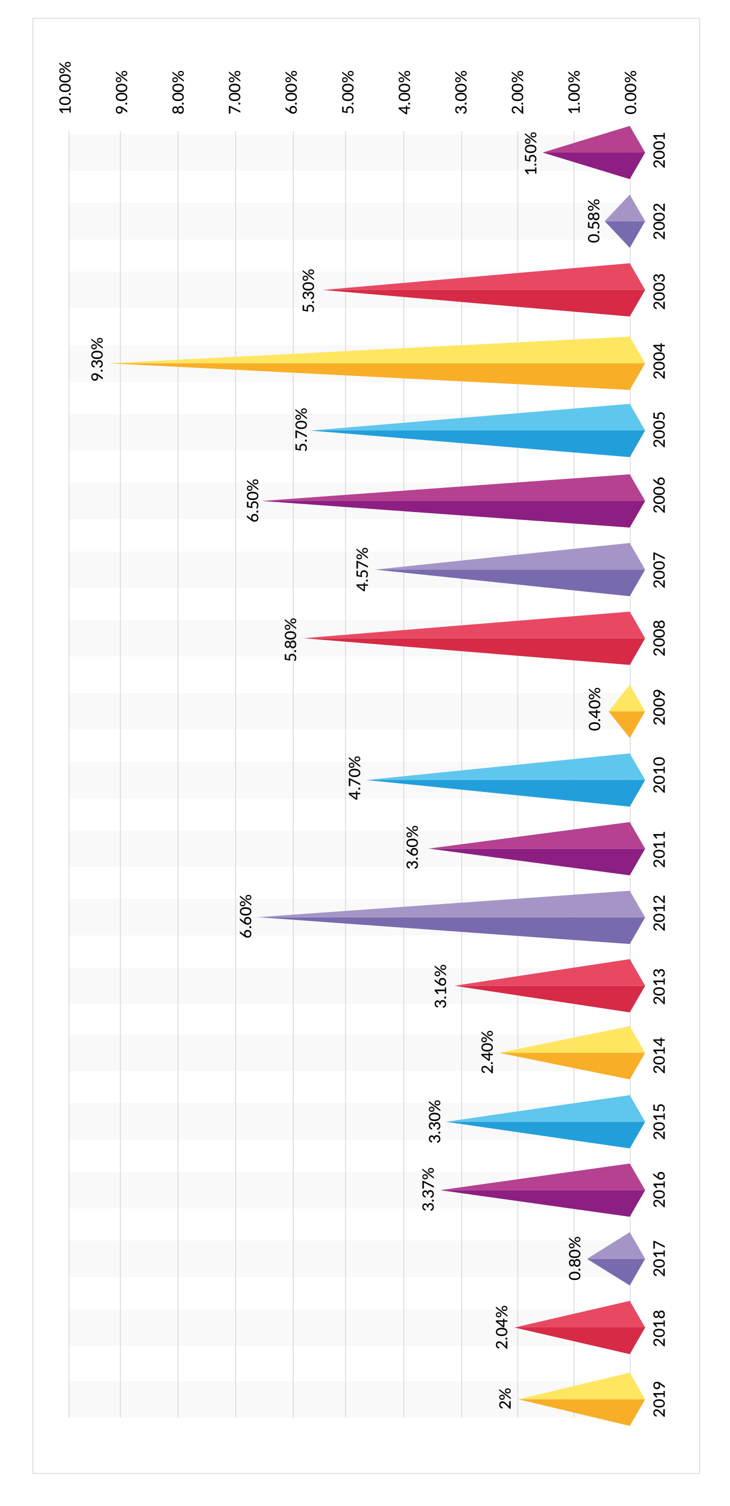


النمو السنوي لدخل الفرد في المنطقة العربية

كما ويوضح الشكل رقم 1، التراجع في النمو السنوي لدخل الفرد في المنطقة العربية والذي استقر عند مستوى 6.5% في عام 2012 ثم هبط لقرابة الـ 2% في عام 2019 حسب إحصائية البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.[1]

ويمكن أيضاً ملاحظة أثر الأزمة المالية العالمية بالعام 2009 على الاقتصاد العربي، حيث انخفض النمو السنوي العربي من حوالي 6% لحوالي نصف بالمائة.

1. البنك الدولي: احصاءات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالم العربي.
https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2018&locations=1A&start=2002
صندوق النقد الدولي، احصاءات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي العالمي.
https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD/NAQ/MEQ



الشكل رقم 1: نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي العربي السنوي
المصدر: البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية



والتساؤل الذي يطرح نفسه هنا هو: إذا كان النمو العربي قبل الأزمة عند مستوى الـ 2% ولم يكن يكفي لتحقيق المستهدفات التنموية بل وكان يمثل تهديداً لاستقرار المنطقة في ظل معدلات البطالة المتزايدة، فكيف من الممكن أن يكون تأثير تزامن ثلاثة مشكلات كبرى مع بعضها البعض؟

مؤشر التضخم في المنطقة العربية

إضافة إلى ما سبق، فإنه وفي مقابل معدلات النمو المتواضعة والمتراجعة في المنطقة العربية، فإننا وبالنظر لمؤشرات التضخم[2] ، سنجد أنها مستمرة بالصعود منذ العام 2015 وللعام الرابع على التوالي. وتلازم هذا الانخفاض مع هبوط أسعار النفط بالموجة الأولى، وليصعد التضخم من أقل من الصفر ويرتفع فوق مستوى 8% في نهاية العام 2019؛ كما تشير إليه بيانات صندوق البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.[3] أنظر أيضاً الشكل رقم 2.

2. التضخم ((Inflation يشير إلى الحالة الاقتصاديّة، والتي تتأثر بارتفاع أسعار السلع والخدمات، وتنخفض معها القدرة الشرائيّة ويرافق ذلك انخفاض في القيمة الفعلية والحقيقية للنقود وسعر صرف العملة، وتؤثر بالتتابع على قطاعات الأعمال الصناعية والخدمية والأسواق التجارية.

الشكل رقم 2: النسبة المئوية السنوية لمعدلات التضخم والانكماش في الناتج المحلي الإجمالي العربي

2002 3.90 %
2003 5.90 %
2004 11.20 %
2005 12.80 %
2006 9.40 %
2007 7.40 %
2008 15.30 % -8.70 %
2009
2010 12.50 %
2011 15.50 %
2012 4.50 %
2013 1.70 %
2014 0.26 %
2015 -3.90 %
2016 0.53 %
2017 5.60 %
2018 7.60 %
2019 %8

المصدر: البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

3. البنك الدولي: التضخم ومعدل انكماش الناتج المحلي الإجمالي في العالم العربي.
https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG?end=2018&locations=1A&start=2002
صندوق النقد الدولي: معدل التضخم السنوي و متوسط أسعار المستهلك.
https://www.imf.org/external/datamapper/PCPIPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEOWORLD/NAQ/AZQ/MEQ



وهو ما يتبين معه، بأن المنطقة العربية بصدد مواجهة أزمة اقتصادية حقيقية؛ فعندما يكون النمو بحوالي 2% وتصل نسبة التضخم إلى 8%، فذلك يعني تراجع عجلة الإنتاج الاقتصادي للقيمة المضافة أمام الاحتياجات العامة للدول العربية، ووجود عجز في قدراتها على تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية.

ومثل هذه الظواهر السلبية التي يصفها الاقتصاديون بالدورات **الانكماشية**، تشكل تهديدًا كبيراً على اقتصادات الدول، ليس في تقليل الطلب على السلع فحسب بل تمتد لتؤدي إلى المزيد من البطالة.

ولتخفيف أثر العجز الاقتصادي بين معدلات النمو والتضخم وتحقيق فائدة حقيقية ملموسة يمكن للمواطن العربي أن يستشعرها في حياته اليومية، فإن الدول العربية تحتاج وببساطة، ليس للتعافي وحسب، بل العودة لنسب نمو سنوية أكبر من معدلات التضخم في بلدانها.

دعونا نأخذ مثالاً على فنزويلا؛ الدولة التي تمتلك أعلى احتياطات نفطية في العالم، لكنها تعيش أزمة اقتصادية خانقة بسبب التضخم.



الصورة: سكان من فنزويلا يهاجرون إلى مدن أمريكا اللاتينية
المصدر: وكالة رويترز 2018

التضخم في فنزويلا

تعد فنزويلا من البلدان التي تعاني تضخماً جامحاً على مدى السنوات الماضية، وهو ما دفع بالقدرات الشرائية للسكان للانخفاض وعدم تمكنهم من تحمل تكاليف السلع الأساسية مثل الغذاء والدواء، واضطر أكثر من 4 ملايين شخص للهجرة خارج البلاد.

والمثير في الأمر بأن فنزويلا تمتلك أكبر احتياطيات نفطية في العالم، ولكنها تعتبر من الدول التي تضم ملايين الفقراء، حيث يتجاوز عددهم 87% من إجمالي السكان، فيما تبلغ نسبة الفقر المدقع حوالي 24% من عدد السكان.

هذه الدولة التي ربما تواجه حرباً أهلية في أية لحظة تعد مثالاً واضحاً لأثر التضخم، وتوضح تأثير السياسات الاقتصادية على تحقيق المستهدفات التنموية واستقرار البلدان.

تشير الإحصاءات الدولية بأنه ونتيجة للانكماش الاقتصادي العالمي - وضعف أدوار البنوك المركزية، وارتفاع أسعار الفائدة - فقد ارتفعت تكلفة المعيشة في منطقة الشرق الأوسط إلى مستويات أعلى بكثير منها في الدول الصناعية. حيث بلغ معدل التضخم في البلدان الصناعية في عام 2015 حوالي 0.35 في المائة فقط. بينما بلغ معدل التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر من 6.2 في المائة.[4]

4. Plecher, H. (2019). Global inflation rate from 2014 to 2024. Statista [Online]. https://www.statista.com/statistics/256598/global-inflation-rate-compared-to-previous-year/



الأزمات الحادثة الجديدة - ظهور أزمة كورونا

ظهر الوباء الجديد كورونا (كوفيد 19) بالصين وبالتحديد بمدينة ووهان الصناعية الكبيرة رسمياً بمنتصف شهر ديسمبر الماضي، وإن كان بالتأكيد ليس هذا هو تاريخ ظهوره الفعلي. واكتنف ظهور هذه الإصابة الفيروسية العديد من النظريات والتفسيرات التي حاولت بطرق مختلفة تنسيب هذا الفيروس إما لحالة تحور طبيعية للفيروس كورونا الأسبق أو تم تخليقه اصطناعياً في معامل بشرية وأفلت بطريق الخطأ أو القصد ليصيب الإنسان ويتحول من مرض لوباء سريع الانتشار.

وأياً كانت أسباب ظهوره، فإننا بهذه الدراسة معنيين أكثر بآثاره الاقتصادية. وحتى كتابة هذه السطور فقد بلغت إحصائيات الوفيات العالمية بهذا المرض لما يقرب من المائتي ألف حالة وفاة، وإصابة ثلاثة ملايين إنسان توزعت أعدادهم على كافة بقاع العالم من شرقها إلى غربها ومن الجنوب وإلى الشمال بلا انتقاء، وهو ما دعا بمطلع شهر مارس الماضي لاعتبار هذا الوباء جائحة عالمية عابرة للحدود؛ تهدد صحة الإنسان وحياته.

مع ارتفاع أعداد المصابين لقرابة الثلاثة ملايين و200 ألف حالة وفاة ، أصبح العالم وبشكل مفاجئ يعاني من حالة شديدة البأس وكأنه يعيش فترات مشابهة للحرب العالمية الثانية ووباء الإنفلونزا الإسبانية عام 1918.

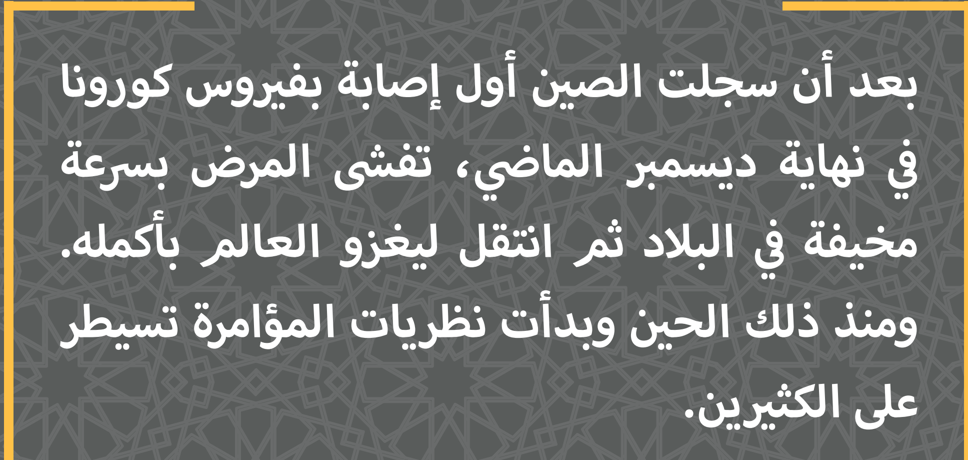


سياسات الإغلاق العام والتباعد الإجتماعي

ومنذ أن سجلت أول إصابة بمرض فيروس كورونا بالصين في ديسمبر من العام الماضي، دخل العالم في دوامة صحية واجتماعية واقتصادية مازالت أصداؤها تتردد في طول الكوكب وعرضه بلا توقف.

حيث جاءت ردود الأفعال الدولية في غالبيتها متمثلة في الإغلاق الجزئي أو الشامل للحياة والسفر والدراسة وقطاعات كثيرة من قطاعات الأعمال وفرض سياسات التباعد الاجتماعي، وهو ما أدى ولأول مرة بالتاريخ البشري أن نجد كوكب الأرض هادئاً من حركة السيارات والطائرات وأدخنة المصانع، وليمكث الناس في بيوتهم وفقاً لأنظمة الحجر الصحي المختلفة التي فرضتها السلطات المحلية بكل دولة على حدى.

ثم أننا الآن في مطلع الربع الثاني من بداية الأزمة العالمية، ولا توجد لدى أي طرف معرفة بتاريخ نهاية هذه الأزمة وكيف سيكون تحمل العالم لها، وسط تكهنات أحلاهما مر.



بعد أن سجلت الصين أول إصابة بفيروس كورونا في نهاية ديسمبر الماضي، تفشى المرض بسرعة مخيفة في البلاد ثم انتقل ليغزو العالم بأكمله. ومنذ ذلك الحين وبدأت نظريات المؤامرة تسيطر على الكثيرين.

وبين الاتهامات ذات الاتجاهين بين الصين والولايات المتحدة، وكلاهما يكيل للآخر بأنه هو من جلب هذا الفيروس وأنه من المحتمل أنه تم تصنيعه في مختبر وانتشر بالخطأ أو النية، إلا أن ذلك يبقى مجرد تكهنات.



خريطة انتشار فيروس كورونا وأعداد الإصابات والوفيات حول العالم - جامعة جونز هوبكنز في الولايات المتحدة.
https://coronavirus.jhu.edu/map.html

نبذة عن جائحة كورونا المستجد (كوفيد 19)

مع انتشار جائحة كورونا المستجد المعروف علمياً بـ"كوفيد-19" في جميع أنحاء العالم، تستمر الحكومات باتخاذ تدابير استثنائية لمكافحة الفيروس والحد من انتشاره، إلا أن رقعة الانتشار لا زالت آخذة بالتوسع وتطال دولًا ومدنًا وأرواحاً جديدة.

ويعد فيروس كورونا من الفيروسات الشائعة التي تسبب عدوى الجهاز التنفسي العلوي، والجيوب الأنفية، فهو يصيب أولاً الخلايا المبطنة للحلق، ثم يتمدد للقصبة الهوائية ثم الرئة حيث يحول الخلايا التي يصيبها لـ "مصانع" تعيد انتاج نفس الفيروس والتي تصيب المزيد من الخلايا" وهو ما يتطلب من الجهاز المناعي لدى الإنسان استجماع طاقته -

ومقاومة هجمات الفيروس قبل أن يصل للجزء الأسفل من الرئة ويتسبب في التهاب رئوي حاد.

بالنسبة للأغلبية، أي ثمانية من بين كل عشرة قد يصابون بأعراض طفيفة إلى متوسطة لفيروس كوفيد-19 مثل ارتفاع درجة الحرارة والسعال والتهاب الحلق والصداع وضيق التنفس حيث أن مسار المرض غالباً ما يكون عادياً ولا يتخذ أشكالاً حادة لذا فإن معظم المصابين يتعافون دون الحاجة إلى تناول أي علاج طبي. ولكن يختلف الأمر لدى كبار السن أو الأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة سابقة.

أما عن مصدر الفيروس، فالاشتباه الرئيسي أنها قد انتقلت من الحيوان للإنسان وتشير بعض الدراسات أن الخفافيش قد تكون هي المعيل السابق، حيث يعتقد أن هذه الثدييات تستضيف الآلاف من الفيروسات التاجية التي لم يتم اكتشافها بعد.

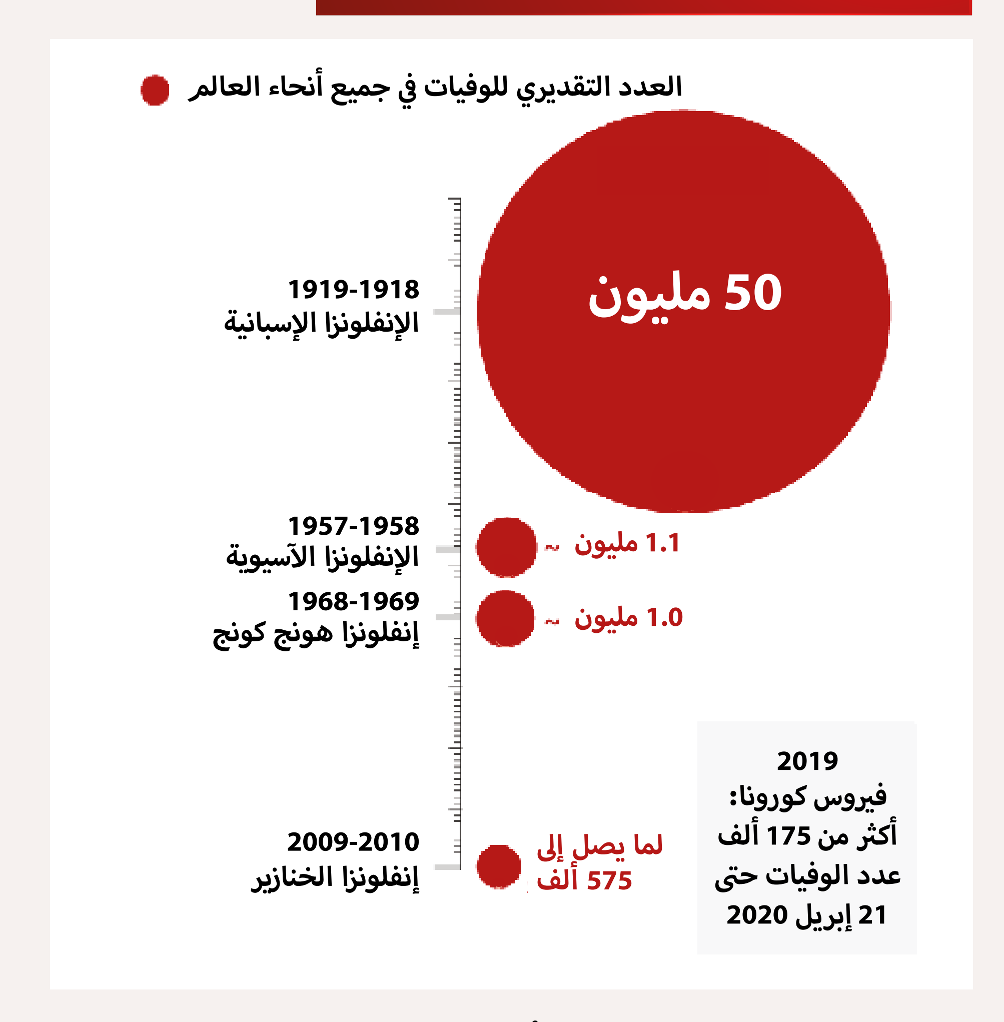
وحسب الخبراء، فإن كوفيد-19 أكثر عدوى من 10 إلى 20 ضعف من فيروس "سارس" الذي تسبب في حدوث وباء عالمي قبل عدة أعوام. وتشير المعاهد الطبية إلى أن احتمالات حدوث العدوى بين المخالطين للمصابين هي بين 5 إلى 10%، وأن 2% من كل مائة مصاب يموتون بسبب الفيروس.

ورغم أن الفيروس أصاب ما يقارب المليونين ونصف المليون شخص حتى الآن، وأدى إلى شلل اقتصادي واجتماعي وفرض قيوداً على تنقل مليارات من البشر، يقول الباحثون بأن المسألة ستنتهي بمجرد إيجاد علاجات ولقاحات معتمدة.

ويعتقد الخبراء بأن حوالي 60% من مجموع سكان أي دولة يمكن أن يصابوا نظرياً بفيروس كورونا الجديد، وعندها فقط ستكتسب نسبة كبيرة من المجتمع مناعة ضد العدوى، وآنذاك فقط لن يتمكن الفيروس الجديد من مواصلة الانتشار وتتوقف معها سلاسل العدوى.

فالنظرية التي يطلق عليها "مناعة القطيع" أو "مناعة المجتمع" معتمدة على حقيقة أن لكل مرض فيروسي حدود تنهي قدرته على الانتشار عندما يتمتع المجتمع بالمناعة فتتوقف قدرته على العدوى مع امتلاك معظم أفراد المجتمع "الأجسام المضادة" التي توفر هذه المناعة. وبالتالي فإن الفيروس لن يجد المعيل الذي ينتقل من خلاله فيموت لأن عمره قصير بالتبعية.





الشكل رقم 3: الأوبئة العالمية منذ قرن

تعد الإنفلونزا الإسبانية التي ظهرت في عام 1918 وأدت إلى وفاة أكثر من 50 مليون شخص حول العالم مرجعاً حول الأوبئة الحديثة.

وقد سمي الفيروس بالإنفلونزا الأسبانية بسبب أن الصحافة الأسبانية كانت أول من تحدث عن انتشاره في أوروبا. وعلى الرغم من عدم وجود دليل لإثبات مصدره الأصلي وكيف انتقل للإنسان، فإن هناك مصادر كثيرة تشير إلى أن مصدره هو الصين!

ولكن فيروس كورونا (كوفيد-19) وإن كان مختلفاً في طبيعته، إلا أن العلماء يرون بأن مكوناته تحتوي على جزيئات من فيروسات أخرى سابقة. والمذهل بأن هذه الفيروسات تمتلك القدرة على تطوير سلوكها لتصبح أشد فتكاً بمرور الوقت؛ ولذلك نجد بأن فيروس كورونا يتصرف بشكل مختلف تماماً عن عائلته وبقدرته الفائقة على التحور والتغير كل 15 يوم وهو ما يسمح للفيروس بمهاجمة جسم الإنسان بطريقة مغايرة، وهو السبب الرئيسي الذي يجعل تتبعه أو العثور على علاج فعال له أمر في غاية التعقيد. تحليل لـ 600 مصاب في أيسلندا، أظهر 40 طفرة جينية جديدة لهذا الفيروس!

وقد شبه أحد الباحثين البريطانيين، عملية التخفي لدى فيروس كورونا "بذئب يتنكر على هيئة خروف حتى يتمكن من التسلل إلى وسط القطيع."

وبالرغم من قدرة الفيروس على تحور غلافه البروتيني إلا أن الكثير من الخبراء يؤكدون أن فيروس "كورونا المستجد" الذي يقتل الآلاف في جميع أنحاء العالم، لا يزال في وقت مبكر من مسيرة حياته. ولكن رويداً رويداً، سيتغير "الحمض النووي " الخاص به مع مرور الوقت، إلى أن يأتي يوم ليس ببعيد، ليصبح أكثر ذكاء فيتحول إلى مجرد واحد من حفنة فيروسات تاجية شائعة تنتشر بيننا كل عام، فتمنحنا سعالًا أو زكاماً.. ولا شيء آخر.[5]

وقدّم علماء الوراثة في كل من بريطانيا وألمانيا تقريراً جديداً حول تطور فيروس كورونا، واتضح من خلال هذا التقرير أن كوفيد-19 من الفيروسات التاجية المنتشرة حول العالم تنقسم إلى ثلاثة أنواع سميت بالأحرف الأبجدية "النوع A" و "النوع B" و"النوع C"، وأن جميعها ينحدر من المشتبه المسبب للمرض وهي الخفافيش.

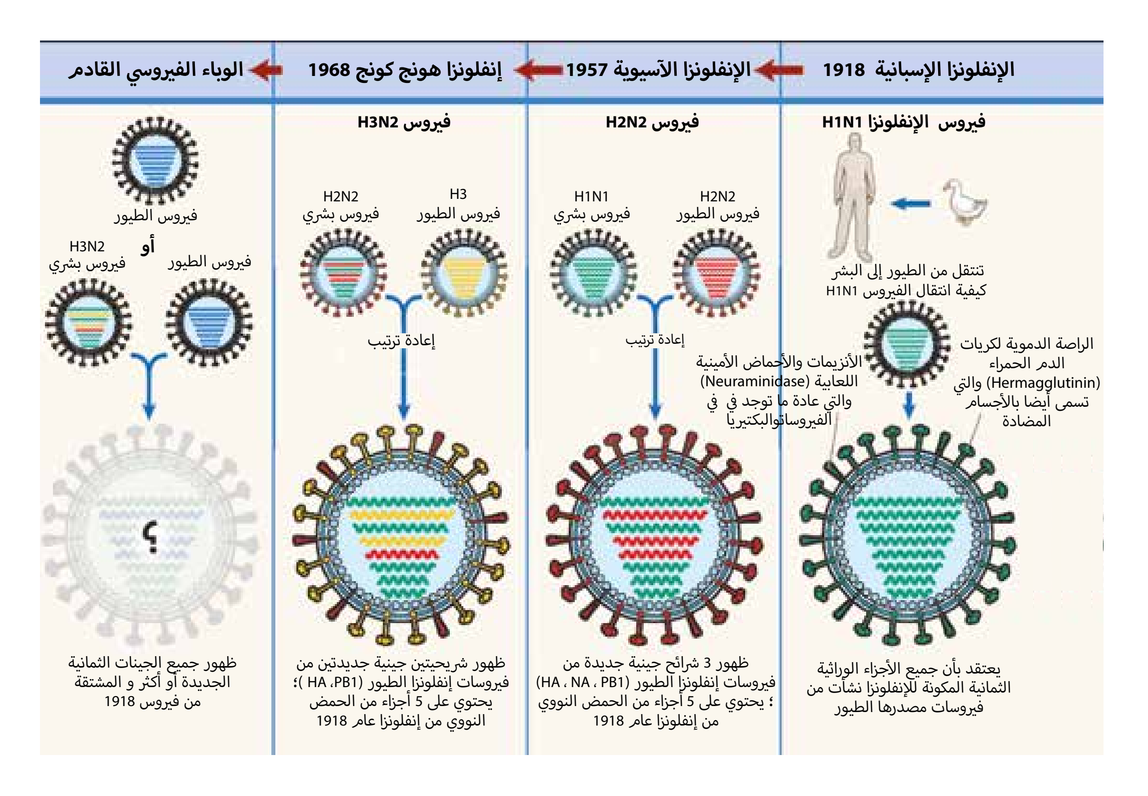
وهذه القدرة المثيرة على التعلم والتطور وبطرق مختلفة، هو ما مكن الفيروس من الانتشار الواسع على مستوى العالم. وكما تشير الخارطة، فإن الفيروس الذي ظهر في الصين كان من النوع الثاني "B"، بينما تعاني أوروبا من النسخة الأصلية من فيروس كورونا المستجد "C".

5. طاهر، محمد، متى يتوقف كورونا "الشيطان العبقري" عن قتلنا؟ جريدة الإندبيندنت عربية، 26 مارس 2020. https://bit.ly/3cmNpAo



الشكل رقم 4: إنتشار أنواع مختلفة من الفيروس حول العالم

التسلسل الجينومي للفيروس



الشكل رقم 5: تطور الجينات الوراثية

الشكل رقم (5) مقتبس من دراسة نشرت في عام 2005 في مجلة بريطانية للعلوم الطبية، تشير فيها إلى حقيقة علمية مثبتة وتؤكد نتائج دراسات أخرى سابقة بأن الفيروسات تَتَحوّر وتُكّون خصائص يساعدها على التكاثر.

وهناك دراسات أخرى عديدة تشير إلى أن ذلك يكشف مدى خطورة انتشار مثل هذه الفيروسات والأوبئة وعدم القدرة على السيطرة عليها، وقد تودي بحياة أعداد هائلة من البشر بل وتهدد المجتمعات الإنسانية ككل والاستقرار العام والأمن الوطني والعالمي.

الأمر الذي يبقى محيراً، هو لماذا لم تستطع دول العالم وخاصة المتقدمة في أن تضع خطط لمواجهة مثل هذه السيناريوهات المحتملة، وهي تعلم يقيناً بأن هذه الفيروسات تتطور وتصبح أكثر عدوانية ويمكن أن تتسبب في كوارث إنسانية واقتصادية وأمنية؟

خاصة في ظل الإحصاءات التي تشير إلى أن مشاريع تمويل البحوث الصحية على مستوى العالم تتجاوز قيمتها 100 مليار دولار سنوياً؟ ماذا يعني ذلك؟

والتساؤل الآخر هو عن كيفية الربط بين العلوم النظرية والممارسات العملية في الدول المتقدمة والنامية؟ أين هي الاستراتيجيات الوطنية لمواجهة الأوبئة والأمراض واسعة الانتشار؟ ومتى يجب أن تبدأ عملية التخطيط للاحتمالات، قبل الحدث أم بعده؟



اليوم نجد بأن أغلب الصناعات الدوائية بيد القطاع الخاص عالمياً، وهو قطاع بالضرورة ربحي ويسعى لتحقيق مكاسبه من مبيعات الأدوية. لذا فإن هذا القطاع غالباً ما يستهدف الأمراض واسعة الانتشار ليحقق ربحيته من صناعتها ومن البحوث الجارية بصددها. كما أن استعداد القطاع الخاص لحالات وبائية أو حتى الاستثمار في استيعابها بالبداية قد تعني مبيعات قليلة لأن أي وباء عادة ما يصيب أعداد بسيطة في بدايته، ونحن هنا في هذه الملاحظة لا ندين القطاع الخاص بل ونثمن دوره، ولكن نشير إلى أن هذا الدور ينبغي ان تقوم به الحكومات والتي تنفق تريليونات الدولارات علي صناعة ومبيعات الأسلحة. فقد بينت الجائحة اليوم أن الخسائر المادية قد تفوق عشرات التريليونات من الدولارات.

ألا يستدعي هذا الخطر تخصيص ميزانيات عالمية كبيرة لصد الأوبئة والاستعداد لها؟ وهو ما لن يحدث إلا بتعاون دولي حقيقي بأهداف وأدوار واضحة لجميع الأطراف.

الأوبئة تكلف الاقتصاد العالمي أكثر من 570 مليار دولار سنوياً في الأحوال العادية ثم أنه يجب الانتباه من أن التحولات في سلوك الأفراد والمؤسسات وحدها تعتبر مسؤولة عن 80 إلى 90% من إجمالي الأثر الاقتصادي للأوبئة.

البنك الدولي [6]

6. المنتدى الاقتصادي العالمي: انخفاض التكلفة البشرية جراء الأوبئة ولكن التكاليف الاقتصادية في ارتفاع. لماذا؟
https://www.weforum.org/agenda/2018/05/how-epidemics-infect-the-global-economy-and-what-to-do-about-it/



الإنفاق العالمي لتخفيف تداعيات الوباء

كما أننا نجد بأن الإنفاق العالمي قد تخطى حتى الآن 10 تريليون دولار[7] في محاولات مستميتة لإيجاد حلول لهذه الأزمة من حيث توفير خدمات الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي وحماية الشركات الصغيرة والمتوسطة والبنوك وغيرها من المؤسسات.

7. وقد تزيد خاصة إذا ما تضمين مجموع إجمالي الإنفاق الحكومي وضمانات القروض والإعفاءات الضريبية، بالإضافة إلى طباعة النقود من قبل البنوك المركزية لشراء الأصول مثل السندات وصناديق الأسهم.
Horowitz, J. (2020). The bill for saving the world economy is $7 trillion and rising. CNN Business [Online]. https://edition.cnn.com/2020/03/26/economy/global-economy-coronavirus-bailout/index.html

ومع استمرار الأزمة وعلى الرغم من تخصيص هذه الموارد المالية الهائلة في مختلف العالم - والتي تعتبر خسائر مباشرة - إلا أن الحظر الإلزامي الذي تم فرضه بأغلب دول العالم قد أدى بشكل كبير لتعطل عجلات الإنتاج وتوقف معظمها عن الدوران والاتصال ببعضها البعض[8]، وبالتالي توقف انتاج القيمة الاقتصادية اللازمة للتداول واستمرار حركة الاقتصاد بشكل حيوي وفعال.

8. يؤدي توقف التواصل بين مكونات البيئة الإيكولوجية لأي منظومة اقتصادية لتفكيك وتقطيع سلاسل التوريد فيجعل المؤسسات تعمل وكأنها وحيدة بأرض فضاء فتتبدد القيمة المضافة ويتعطل الاقتصاد عن التحرك فضلاً عن النمو.

الخط الفاصل بين الحذر والهلع أصبح رقيقا جداً. فالجهود العالمية المبذولة لاحتواء فيروس كورونا تسببت في حدوث اضطرابات اقتصادية كبيرة. ومن غير الواضح كيف وإلى أي مدى يمكن أن تساعد اجراءات الحجر الصحي وإغلاق المدارس والمتاجر والمصانع والحدود في احتواء الانتشار السريع للفيروس.[9]

9. Swonk, D. (2020). An Economic Pandemic: COVID-19 Recession 2020. Grant Thornton [Online]. https://www.grantthornton.com/library/articles/advisory/2020/Economic-Analysis/Economic-Outlook/econom-ic-outlook-march-2020.aspx

ويمكن من خلال قراءة بعض الإحصاءات العاجلة، أن نتصور أن هذه الأزمة الصحية تسببت بأزمة اقتصادية قد تكون هي الأعنف خلال القرن الماضي بشكل عام، وقد تكلف البشرية فاتورة كبيرة قد يصعب تعويضها في فترة بسيطة. وهذه الأزمة ستلقي وبلا شك بثقل قد يصعب حمله، وبشكل أساسي على مستقبل الدول العربية الاقتصادي وينهكها خاصة بعد تعرضها للعديد من التحديات المصيرية في السنوات القليلة الماضية.

كما أن المتابع سيجد أن دول العالم قد سارعت بشكل عاجل لاتخاذ قرارات مرنة وقامت بتخصيص موازنات مالية كبيرة لمواجهة الأزمة والتخفيف من تداعياتها. ومن بين أولى تلك المبادرات العربية كانت لدولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية.

وعلى هذا النحو اتجهت وتصرفت كافة الحكومات بصور مختلفة وحسب قدراتها.

الصفحتين التاليتين توضحان حجم المصروفات الدولية التي أعلنتها بعض الدول لمواجهة تداعيات الجائحة.

خطط الإنقاذ الاقتصادي لمكافحة الوباء

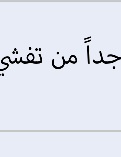


.1 كندا: 107 مليار دولار كندي (٧٥ مليار دولار أمريكي).
تسريح العمالة: 2.000 دولار كندي / الشهر على مدى الأشهر الأربعة المقبلة.



.7 فرنسا، إيطاليا، إسبانيا: دعوة إلى **كورونا بوند** مشترك – دين لمنطقة اليورو لتمويل مكافحة الفيروس – تعارضه ألمانيا وهولندا.

الصين: %70 **من القوى العاملة عادت إلى العمل.**



.2 الولايات المتحدة: 2 تريليون دولار.
500 مليار دولار للشركات المتضررة جداً،
25 مليار دولار مساعدات لشركات الطيران.
تسريح العمال: 1.200* دولار للشخص، إضافة إلى **500 دولار** للولد – المجموع **500 مليار دولار.**

.3 النرويج: 100 مليار كرونة (9.4 مليار دولار) ضمانات للشركات.
تسريح العمال: %100 من الرواتب لـ 20 يوماً أو %80 للعاملين لحسابهم الخاص.

.4 بريطانيا: 330 مليار جنيه (387 مليار دولار) قروض وإعفاءات ضريبية للشركات إضافة إلى تخفيف دفعات الرهن العقاري لأصحاب المنازل .
تسريح العمال: %80 من الرواتب إلى 2.500 جنيه (2.930 دولار)/ الشهر.

.5 ألمانيا: 750 مليار يورو (810 مليارات دولار) صندوق استقرار.
تسريح العمال: 50 مليار يورو (55 مليار دولار) لحماية الشركات الصغيرة والعاملين لحسابهم الخاص.

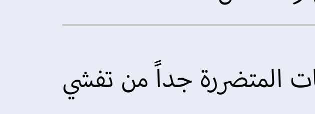
.6 هولندا: %90 من الرواتب للشركات المتضررة جداً من تفشي فيروس كورونا المستجد.

.8 اليابان: 30 تريليون ين (270 مليار دولار) مخططة للتعويض عن أثر تفشي المرض .
تسريح العمال: الحزمة يمكن أن تتضمن مدفوعات نقدية ودعم لنفقات السفر.

.9 كوريا الجنوبية: 50 تريليون وون كوري جنوبي (40.9 مليار دولار) لتمويل طارئ للشركات الصغيرة.

.10 أستراليا: 189 مليار دولار أسترالي (109 مليار دولار) – ما يعادل %10 من الاقتصاد.
تسريح العمال : يسمح للعمال والتجار المنفردين بسحب ما يصل إلى 10.000 دولار إعفاءات ضريبية من معاشات التقاعد لدفع الإيجارات وسداد دفعات الرهن العقاري وشراء الأغذية.

.11 نيوزيلندا: 12.1 مليار دولار نيوزيلندي (7.1 مليار دولار) حزمة إنفاق – ما يعادل %4 من الناتج المحلي الإجمالي – لدعم الشركات .
تسريح العمال: الحزمة تغطي رواتب الأشخاص المطلوب منهم عزل أنفسهم.



المصدر: Forbes, New York Times, Reuters

* لمن تصل معاشاتهم إلى ٧٥,٠٠٠ دولار أو أقل

جرافيك نيوز GRAPHIC NEWS

الحوافز النقدية والمالية تبقى في الدائرة المبهمة حول فعاليتها على أرض الواقع. ويستوجب على الحكومات محاولة فهم تبعات قراراتها واجراءاتها وذلك بتكوين الفهم الدقيق للواقع والمأمول وبعقلية تحاكي الحقيقة بأعلى درجات المعرفة والإدراك.



التراجعات الحادة في أسواق المال العالمية

كما وظهر انعكاس فيروس كورونا على توقعات المستهلكين والمستثمرين بالعالم وسط عمليات بيع مكثفة في الربع الأول من عام 2020، أدت إلى تراجع كبير في أسواق الأوراق المالية، وخسرت ما يفوق 10 تريليونات دولار.

فقد شهد مؤشرا داو جونز الصناعي ومؤشر فوتسي في لندن أكبر انخفاضات فصلية منذ عام 1987، حيث انخفضا بنسبة 23% و25% على الترتيب، كما خسر مؤشر ستاندرد آند بورز 500 نسبة 20% خلال الربع الأول، وهو الأسوأ له منذ عام 2008.[10]

10. وكالة (BBC) الإخبارية: فيروس كورونا - خسائر تاريخية في أسواق الأسهم العالمية مع انتشار الوباء. 1 إبريل 2020.
https://www.bbc.com/arabic/business-52115413

"العالم في حالة عدم يقين شديد حول ما هو قادم. ولكن مستقبلنا يعتمد على قرارات سنتخذها اليوم."

مقولة تاريخية أصبحت تتكرر في حوارات الأزمة الراهنة.

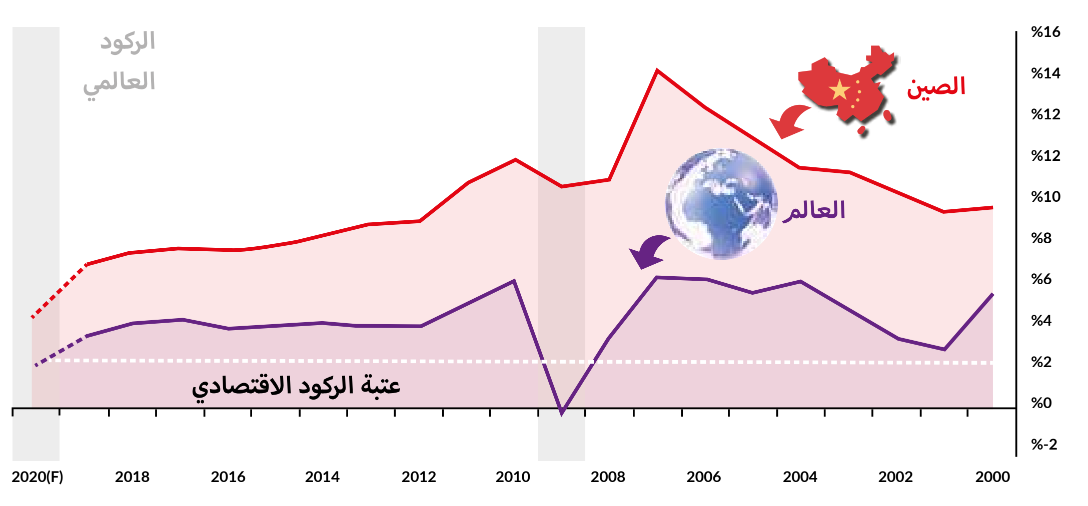


التقديرات الدولية للنمو العالمي

ووسط كل هذه الأحداث، أشار صندوق النقد الدولي بأن التوقعات للنمو العالمي في عام 2020 ما زالت سلبية، وسط تكهنات مقلقة حول الضغط الذي سيتركه الانكماش الاقتصادي على الأسواق الناشئة والدول ذات الدخل المنخفض.

التقارير العالمية تتوقع ركوداً عالمياً بسبب انتشار الوباء وتعطيله للأنشطة الاقتصادية في الاقتصادات النامية والمتقدمة. فوفق الدراسات الاحصائية، من المتوقع أن تكون الخسائر في النصف الأول من العام 2020 جزئية، سيقابلها جهود لاسترداد الإنتاج والإنفاق الاستهلاكي في النصف الثاني. كما أنه من المتوقع أن تتحمل الصين أول انكماش ربع سنوي لها لم تشهده منذ 30 عامًا خلال الربع الأول، لكنها قد لا تعلن عن خسائرها في البيانات الرسمية للحكومة.

التغير من حيث النسب السنوية



الشكل رقم 6: الاتجاه العالمي لمؤشرات الناتج الإجمالي العام لمنطقة الركود
المصدر: صندوق النقد الدولي

كما وأظهرت دراسة نشرت مؤخراً للبنك المركزي الأمريكي بأنه وبالنظر إلى هذه المؤشرات والاحصاءات، فإن معدل البطالة قد يرتفع إلى أكثر من 32% خلال الأشهر الثلاثة المقبلة في الولايات المتحدة وحدها، مع فقدان أكثر من 47 مليون شخص لوظائفهم. وهو وضع غير مسبوق للولايات المتحدة منذ أيام الكساد العظيم بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى.[11]

11. Swonk, D. (2020).

توقعات الخبراء للاقتصاد العالمي كارثية. غولدمان ساكس ومورغان ستانلي يشيران إلى أن الاقتصاد الأمريكي سيتراجع بين 20% و25%، وأن يتراجع اقتصاد منطقة اليورو 11% في الربع الثاني 2020. كما توقع جي بي مورغان أن يتراجع اقتصاد الصين في الربع الأول من العام الجاري بنسبة 40%، وهو أسوأ ركود في 50 عاماً.



ضرورة التخطيط بوعي للمستقبل

إلى هنا يتضح بأن حجم المشكلة التي نحن أمامها أكبر بكثير من خبرات الجيل البشري الحالي، وتفوق بمراحل ما قد عاصره في أزماته الاقتصادية السابقة مثل أزمة الرهن العقاري العالمي في عام 2008 والتي استمرت حتى العام 2009.

> **الترابط في سلاسل التوريد التجارية العالمية جعل العالم أكثر عرضة لاختلالات في هياكلها الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تفشي الأمراض المعدية. كما أن وباء كورونا لن يكون الأخير، ويستدعي اهتماماً دولياً للاستعداد للمخاطر المستقبلية المشابهة.**
>
> **المنتدى الاقتصادي العالمي[12]**

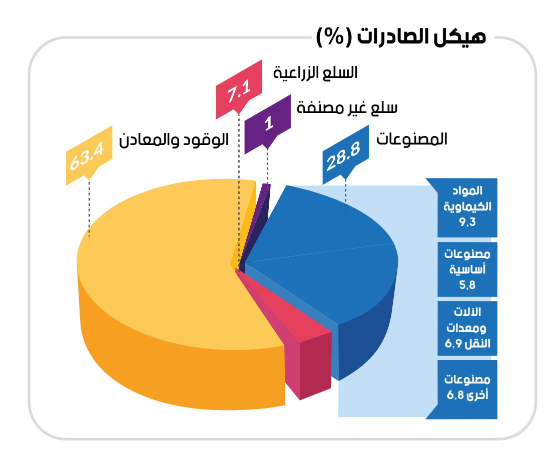
12. المنتدى الاقتصادي العالمي: تقرير المخاطر العالمية 2020.
https://www.weforum.org/reports/the-global-risks-report-2020

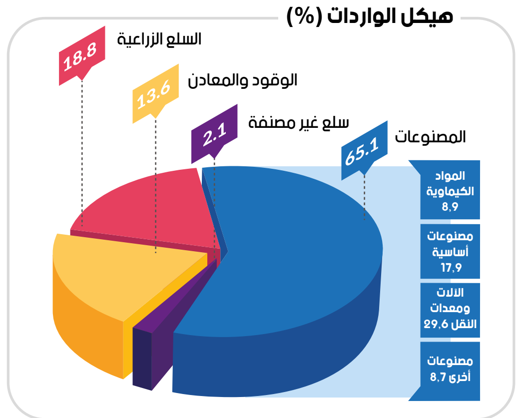
ثم بالعودة لعالمنا العربي، والذي سبق وأشرنا إلى أنه كان يعاني من أزمات (خانقة) سابقة قبل دخول الأزمة الحالية، فإنه يقف على عتبة مرحلة في غاية التعقيد، فالمحن وكما يقال لا تأتي فرادى ولكنها تأتي تباعاً وتتراكم. كما أن الوضع الحالي لا يحتمل التجميل أو تصويره بصورة مغايرة للواقع، ويستدعي وقفة حازمة وجادة وبرؤية شاملة للخروج بأقل الخسائر والأضرار، وهو ما سنؤكد عليه بعد استعراض الأزمة الأخيرة وهي أزمة تراجع أسعار النفط والذي يشكل المصدر الأساسي للدخل بدول مجلس التعاون الخليجي وبعض البلدان العربية الأخرى المصدرة للنفط مثل الجزائر وليبيا.

الحرب الاقتصادية بين منتجي النفط وتدهور أسعار النفط

تعتمد الكثير من الاقتصادات العربية على مبيعات النفط كمصدر أساسي للدخل، بل وتُعد من بين المُصدّرين الرئيسيين لهذا المنتج الأساسي للطاقة.

وتشكل الصادرات النفطية والمعادن حوالي 64% من إجمالي الصادرات العربية حسب إحصاءات عام 2018، حيث كان متوسط سعر برميل النفط آنذاك ما يقارب 60 دولار.[13]





الشكل رقم 7: الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية (2018)
المصدر: صندوق النقد العربي

13. صندوق النقد العربي: التجارة الخارجية للدول العربية.
https://bit.ly/2XhKNiZ

> تراجعت أسعار النفط بشكل كبير في شهر فبراير مع انخفاض الخام الأمريكي إلى أقل من 20 دولارًا ، ووصل برنت إلى أدنى مستوى له في 18 عاماً. ووسط المخاوف المتزايدة من سياسات الإغلاق بسبب فيروس كورونا، فإن الطلب العالمي على النفط في اتجاهه للإنخفاض، وهو ما سيؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الإنتاج ودفع بعض الشركات إلى الإغلاق.
>
> جيوفاني ستونوفو - محلل النفط لدى يو.بي.اس

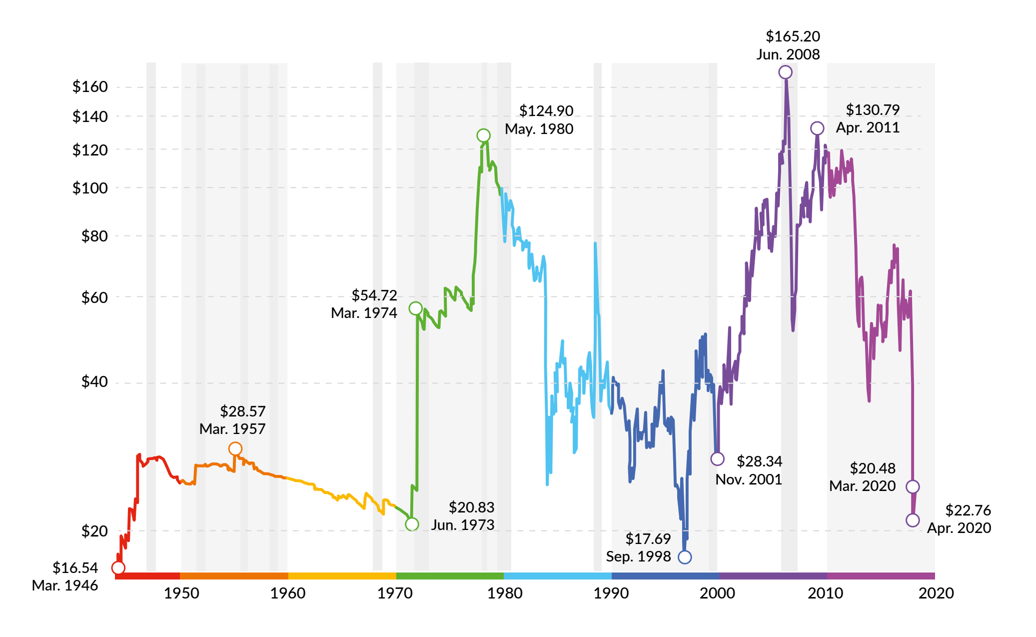


مسلسل التراجع في أسعار النفط

ويوضح الرسم البياني أدناه (الشكل رقم 8) مسلسل التراجع في سعر النفط خلال العقد الأخير حيث يظهر في نصفه الأول أنه قد سجل سعراً عالمياً بمتوسط 110 دولار للبرميل، ثم حدث وأن هبط سعر السوق بمنتصف العام 2014 ليتمحور حول 60 دولار للبرميل وذلك حتى نهاية العام 2019.

وجاء العام 2020 ليشهد انخفاضاً حاداً في أسعار النفط ليلامس مستوى 20 دولار للبرميل وسط معركة ملحمية بين منتجي النفط فاقمت الفوضى الناجمة عن فيروس كورونا، محطمة أدنى سعر لها منذ أكثر من 18 عام.

وهو ما يشكل مؤشراً في غاية الخطورة، ويعرض الاقتصاد العربي بالكامل لخطر جديد وخاصة في ظل حاجة الدول العربية لتغطية مصروفاتها المفاجئة لمواجهة تداعيات الجائحة الوبائية المستحدثة كوفيد 19



الشكل رقم 8: أسعار النفط الخام

المصدر: موقع (Macrotrends) لإحصاءات الأسواق العالمية [14]

14. الموقع الإحصائي (Macrotrends): أسعار النفط الخام - رسم بياني تاريخي لـ 70 عام.
https://www.macrotrends.net/1369/crude-oil-price-history-chart

> ”الأزمة التي نواجهها تاريخية، ويجب أن نتعامل معها بنفس الطريقة التي نتبعها في الحروب.“
>
> خافيير سولانا - رئيس مركز (Esade) للاقتصاد العالمي والجغرافيا السياسية.



تكلفة إنتاج النفط

وتشير التقديرات إلى أن تكلفة انتاج برميل النفط العربي تتراوح ما بين 8 دولار و12 دولار للبرميل بمتوسط تقريبي 10 دولار للبرميل[15]، وهو ما يوضح أن الربح المحقق بالبرميل الواحد في حالة بيعه بـ 60 دولار يقارب 50 دولار، وفي حالة بيعه بـ 20 دولار فإن الربح يصل لحوالي 10 دولار فقط.

من هذا التقديم، يمكن معرفة فرق الأرباح الذي يتم خسارته في حالة هبوط النفط بهذه الصورة التي أشرنا لها. ففي الحالة الأولى وبافتراض أن حجم التصدير يبلغ 20 مليون برميل يومياً بسعر 20 دولار، فذلك يعني بأن حجم المبيعات الإجمالي يساوي 144 مليار دولار وبقيمة أرباح صافية تصل إلى 72 مليار دولار يومياً.

15. Cost of oil production in the world.
https://kosatka.media/en/category/neft/analytics/sebestoimost-dobychi-nefti-v-mire

سيناريو الإنتاج النفطي الكثيف أو المنخفض

ثم أنه وحتى مع تخفيض حجم الإنتاج اليومي لـ 15 مليون برميل، فيمكن تقديرياً أن نتصور وصول السعر لسابقه والذي حقق رضا وتراضي عالمي بين المنتجين والمستهلكين ليباع عند 60 دولار للبرميل. وعند هذا السعر، ستصل المبيعات النفطية العربية إلى حوالي 324 مليار دولار، وتحقيق أرباح صافية بحوالي 270 مليار دولار، وهو ما يقارب أربعة أضعاف السعر المتدني الحالي.

ويتضح من هذه المقارنة، بين سيناريو الإنتاج الكثيف بحوالي 20 مليون برميل وبين سيناريو تخفيض الإنتاج لحوالي 15 مليون برميل، أن السيناريو الأخير يحقق فارقاً ربحياً كبيراً يصل لحوالي أربعة أضعاف السيناريو الأول؛ وذلك مع المحافظة على الاحتياطيات النفطية الحالية.

كما أن الفارق بين السيناريو الأول والثاني هو حوالي 200 مليار دولار سنوياً؛ يمكن القول أنه يمثل دخلاً مفقوداً، من الأجدر توظيفها في دعم الموازنات وخطط التنمية العربية الخمسية والعشرية، وتوجيهها لمصلحة المشاريع التنموية ومعالجة المشاكل الصحية والاقتصادية والاجتماعية العربية.

مع توقع انخفاض الطلب العالمي بمقدار 15 مليون إلى 20 مليون برميل يومياً، وهو انخفاض بنسبة 20% عن العام الماضي، يشير المحللون إلى أنه هناك حاجة إلى تخفيضات إنتاج ضخمة تتجاوز منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك).



تأثير سوق النفط على الاقتصاد العربي

وعلى العموم، قد يكون التساؤل المطروح هو عما إذا كان لتدهور أسعار النفط تأثيراً على النصف الثاني من الدول العربية الغير منتجة ومعتمدة على النفط؟

الإجابة على هذا التساؤل، يأتي بعرض حقيقة أن الدول العربية النفطية تقوم بدور مهم في تشغيل أكثر من 10 ملايين عربي من دول المجموعة غير النفطية، وهو ما يشكل رفعاً هاماً لعبء تشغيل حجم كبير من العمالة التي قد يصعب بسرعة استيعابهم بسوق العمل في دولهم.

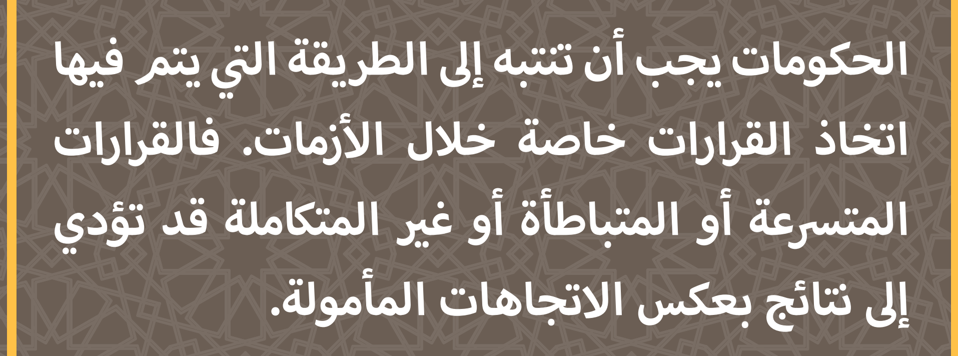
كما ونجد أن لهؤلاء المغتربين دوراً كبيراً في تحويل الكثير من مدخراتهم لدولهم بما يشكل مصدراً مهماً للعملات الصعبة والدخل الوطني لتلك الدول. ثم أن توافر الأموال لدى الدول العربية النفطية يعني وجود فوائض يعاد ضخها بدول المنطقة في صورة استثمارات وصناعات ومؤسسات اقتصادية بالمنطقة، وتُمكّن تلك الدول من الاستيراد والتصدير فيما بينها كنتيجة للانتعاش المالي المتحقق من عوائد تصدير النفط.



تأثير سوق النفط على الاقتصاد العالمي

ولا تتوقف الفوائد المتحققة من عدالة سعر بيع النفط العالمي على الدول العربية فقط - سواء النفطية أو غير النفطية - بل نجد أن لها دوراً كبيراً في الرواج التجاري للبضائع والسلع في السوق العالمي.

فالسوق العربي وخاصة الخليجي، يعد مستورداً وجهة طلب عالية للبضائع والسلع، ومن مصلحة الدول المنتجة والمصدرة - خاصة السوق الأوروبي والسوق الصيني - أن تحافظ دول المنطقة العربية على سيولتها المالية. وعكس ذلك، قد يتسبب في تراجع كبير وأضرار قد تخل بحركة التجارة العالمية؛ جراء توقف سوق مهم عن دوره المعتاد، وهو ما لن ترغب به الدول الصناعية الكبرى في المدى القصير على الأقل.



إذن، فإنه يمكن القول بأن الانخفاض الكبير في سعر النفط لن يخدم مصلحة أحد، بل سيكون له أضرار وخيمة وكبيرة على وضع الدول النفطية وغير النفطية وكذلك على الشركاء التجاريين العالميين.

كما وأن تراجع الدخل النفطي سيتسبب مباشرة في إيقاف العديد من المشاريع التنموية المختلفة، وهو ما قد يتسبب في تداعيات وخيمة حالية ومستقبلية، وستظهر أقلها في زيادة حجم البطالة، وسيتسبب بالتبعية في تراجع حركة البيع والشراء بالسوق العربي والعالمي، أي بلغة الاقتصاد، سيسبب انكماشاً قد يتطور لكساد يضرب المنطقة العربية ودول العالم كافة.

ثم أن الدول العربية وفي ظل تراكم التحديات التي عَددّناها سابقاً في بداية هذه الدراسة، يدعونا للنظر والتدقيق في آثار هذه الأزمات مجتمعة مع بعضها البعض، وضرورة مواجهة الحقائق بجرأة وجدية أكبر.

"في عالمنا المتشابك، يمكن للمزارع الذي يعاني من الحمى في جنوب الصين أن يقلل من دخل حامل الأمتعة في فرانكفورت. خلال ساعات أو أيام ، يمكن لحدث في جانب واحد من العالم أن ينتقل إلى جانب آخر. شركة لوفتهانزا أوقفت عشرات الطائرات بعد أن تراجع الطلب على الرحلات من وإلى الشرق الأقصى بنسبة 85%. ومع هذا التوقف، انخفض الطلب على النفط بمقدار 300 ألف برميل يومياً في آسيا، وهو ما أدى إلى تراجع عائد شركات النفط من الكويت إلى فنزويلا."

دينيس كارول - مدير برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمواجهة التهديدات الجديدة والناشئة من الأمراض



الآثار المترتبة على الوضع العام بعد الأزمات المتداخلة

مما تقدم، يثبت لدينا بأن المنطقة العربية تواجه ثلاثة مشكلات لها ظلال اقتصادية عميقة وغاية بالخطورة والسلبية وهي:

1. الأزمة المالية التي برزت بالأعوام الخمسة الأخيرة ومازالت تلقي بظلالها على الوضع الاقتصادي العربي العام.
2. أزمة الوباء العالمي كورونا.
3. وأزمة انخفاض أسعار النفط.

الوضع الاقتصادي العالمي

وبالرجوع لإحصاءات البنك الدولي حتى نهاية العام 2019، وقبل الأزمتين الأخيرتين، فإن الأوضاع الاقتصادية العالمية شهدت بالعام 2019 تراجعاً لم تشهده منذ العام 2008، وتوقعت التقارير حينها أن تتراجع معدلات النمو العالمي لتدور حول 2.5% وهو أقل من توقعاته السابقة - وأقل من 1% عن العام الأسبق.

وجاءت هذه التوقعات كنتيجة للحرب التجارية بين أمريكا والصين وتراجع معدلات النمو الدولي بصفة عامة. أضف إلى ذلك أثر تراكم الديون السيادية وتلك التي ترتبط بالشركات، وحتى ديون الأفراد التي تزايدت بفعل الانخفاض الكبير جداً لأسعار الفائدة، وسط استمرار بعض الدول بتبني فائدة سلبية أو صفرية منذ أشهر طويلة، على الرغم من تحذيرات المؤسسات الدولية من مغبة الانفلات في مسألة الديون بكل أشكالها.[16]

كان هذا على المستوى الدولي. أما الوضع العربي فقد كان أكثر تراجعاً بسبب الآثار المتراكمة عن ارتدادات ثورات واضطرابات ما تم الاصطلاح عليه بأحداث الربيع العربي، والتي أوضحت دراسة أصدرها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عام 2019، بأن عمليات إعادة البناء ستتطلب وحدها أكثر من ترليون دولار لمعالجة آثار هذه الاضطرابات.[17]

16. جريدة الاقتصادية: الاقتصاد العالمي وتحديات النمو. 11 يناير 2020
https://www.aleqt.com/2020/01/11/article_1743536.html

17. الخوري، علي محمد، إعادة الإعمار في المنطقة العربية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، 2019.

الجدول رقم 1: توقعات الاقتصاد العالمي بعد جائحة كوفيد-19

(إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ، التغير السنوي %)	2019	2020	2021
الناتج العالمي	2,9	-3,0	5,8
الاقتصادات المتقدمة	1,7	-6,1	4,5
الولايات المتحدة	2,3	-5,9	4,7
منطقة اليورو	1,2	-7,5	4,7
ألمانيا	0,6	-7,0	5,2
فرنسا	1,3	-7,2	4,5
إيطاليا	0,3	-9,1	4,8
إسبانيا	2,0	-8,0	4,3
اليابان	0,7	-5,2	3,0
المملكة المتحدة	1,4	-6,5	4,0
كندا	1,6	-6,2	4,2
اقتصادات متقدمة أخرى	1,7	-4,6	4,5
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	3,7	-1,0	6,6
آسيا الصاعدة والنامية	5,5	1,0	8,5
الصين	6,1	1,2	9,2
الهند	4,2	1,9	7,4
آسيان-5	4,8	-0,6	7,8
أوروبا الصاعدة والنامية	2,1	-5,2	4,2
روسيا	1,3	-5,5	3,5
أمريكا اللاتينية والكاريبي	0,1	-5,2	3,4
البرازيل	1,1	-5,3	2,9
المكسيك	-0,1	-6,6	3,0
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	1,2	-2,8	4,0
المملكة العربية السعودية	0,3	-2,3	2,9
إفريقيا جنوب الصحراء	3,1	-1,6	4,1
نيجيريا	2,2	-3,4	2,4
جنوب إفريقيا	0,2	-5,8	4,0
البلدان النامية منخفضة الدخل	5,1	0,4	5,6

المصدر: صندوق النقد الدولي ، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ، إبريل 2020.



الوضع الاقتصادي العربي

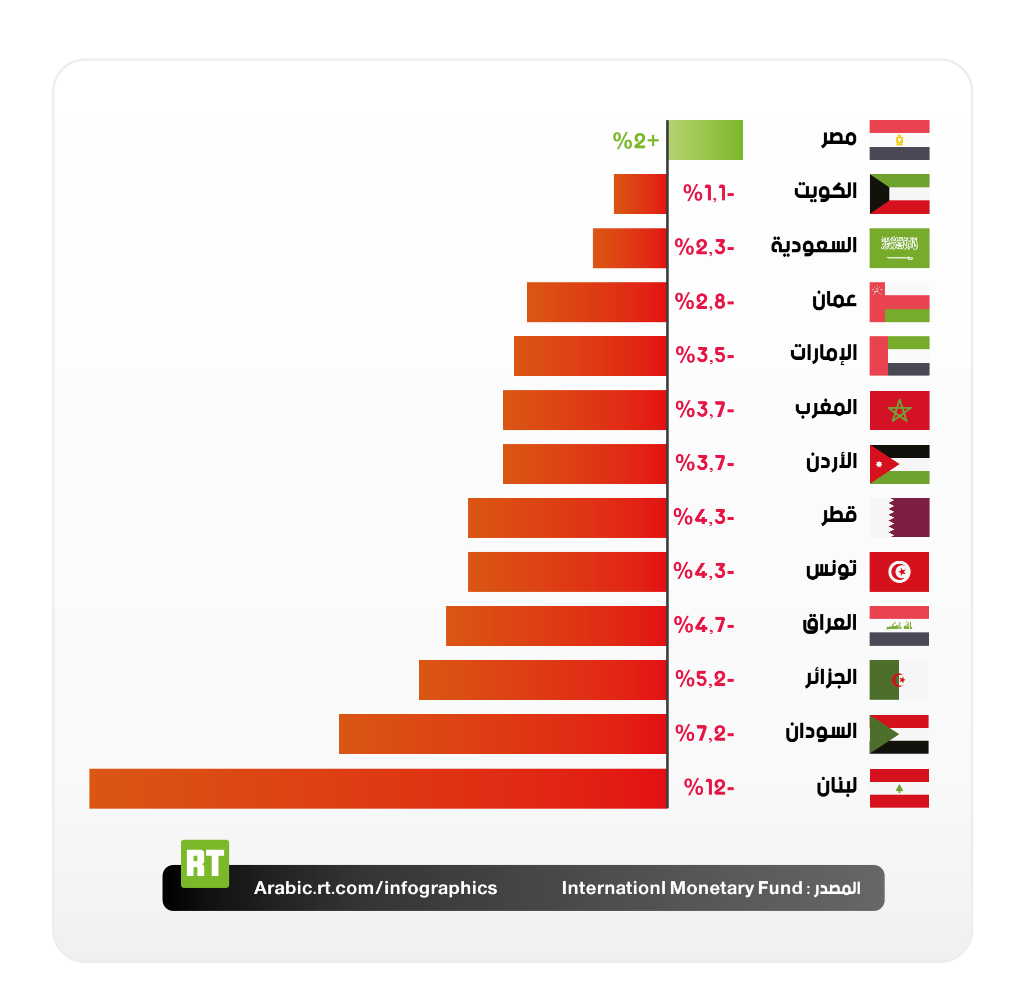
في ظل حاجة الدول العربية لمزيد من الأموال والموازنات للوفاء بمخططاتها التنموية واستثماراتها التي قررتها لمعالجة أوضاع اقتصادية متراجعة في الأساس، وإذ هي بتلك الحال فوجئت بدخول الأزمة العالمية الصحية المرتبطة بجائحة وباء كورونا، وتزامن ذلك بانخفاض مدخولات النفط والتي تشكل دخلاً مباشراً وغير مباشر لأغلب الدول العربية.

فما هو الناتج عن هذا التداخل؟ وكيف يمكن الخروج من هذه الأزمة بأقل الأضرار؟

بداية ولتقدير حجم الأزمة الاقتصادية المُجمّعة، فإنه يمكن القول بأن تكاليف الخروج من مسلسل الأزمات المتعددة والمتابعة ستتجاوز حتماً النصف ترليون دولار في عام 2020 على الأقل، ثم مثلها للأعوام الأربعة المقبلة.

وهذه القيمة تمثل تداعيات الكساد الاقتصادي العالمي، واحتياجات إعادة الإعمار، وتكاليف مشاريع التنمية العربية الاقتصادية الأساسية لتمكين مستوى متوسط نمو سنوي أكبر من 5% وتضخم أقل من 4%، وهو أقل الافتراضات للوقوف على أرض صلبة اقتصادياً تحقق طموحات الشعوب العربية وتعالج مشاكل البطالة المزمنة والخطيرة.

وهو ما لن يتحقق إلا من خلال إطلاق مشاريع حكومية كبرى لتوليد هذه القيمة، وضخها بالاقتصاد اعتماداً على طاقة البشر التشغيلية كمورد معطل حالياً.



الشكل رقم 9: توقعات الناتج المحلي للدول العربية للعام 2020 بعد الجائحة
المصدر: صندوق النقد الدولي

تأتي الأزمة في وقت تواجه الدول العربية تحديات كبيرة من أجل تغيير واقعها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.



تحدي البطالة (الكابوس العربي)

إن أحد أهم الترجمات الأساسية للحالة الاقتصادية هي معدلات البطالة ومتوسط الدخل العام للفرد. وقد أشارت العديد من التقارير الدولية إلى أن حجم البطالة العالمية المترتبة على أزمة جائحة وباء كورونا وحدها قد تصل إلى تقليص نحو 200 مليون وظيفة على الأقل خلال الأشهر الثلاثة المقبلة.

ومن بين هذه التقارير، هو التقرير الصادر من منظمة العمل الدولية في إبريل 2020 حول توقعاتها لما سيؤول إليه سوق العمل حول العالم، إثر التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا. وتوقعت المنظمة أن يؤدي الكساد الناتج عن أزمة "كوفيد 19" إلى إلغاء 6.7% من إجمالي ساعات العمل في العالم في النصف الثاني من عام 2020، أي ما يعادل 195 مليون وظيفة بدوام كامل.

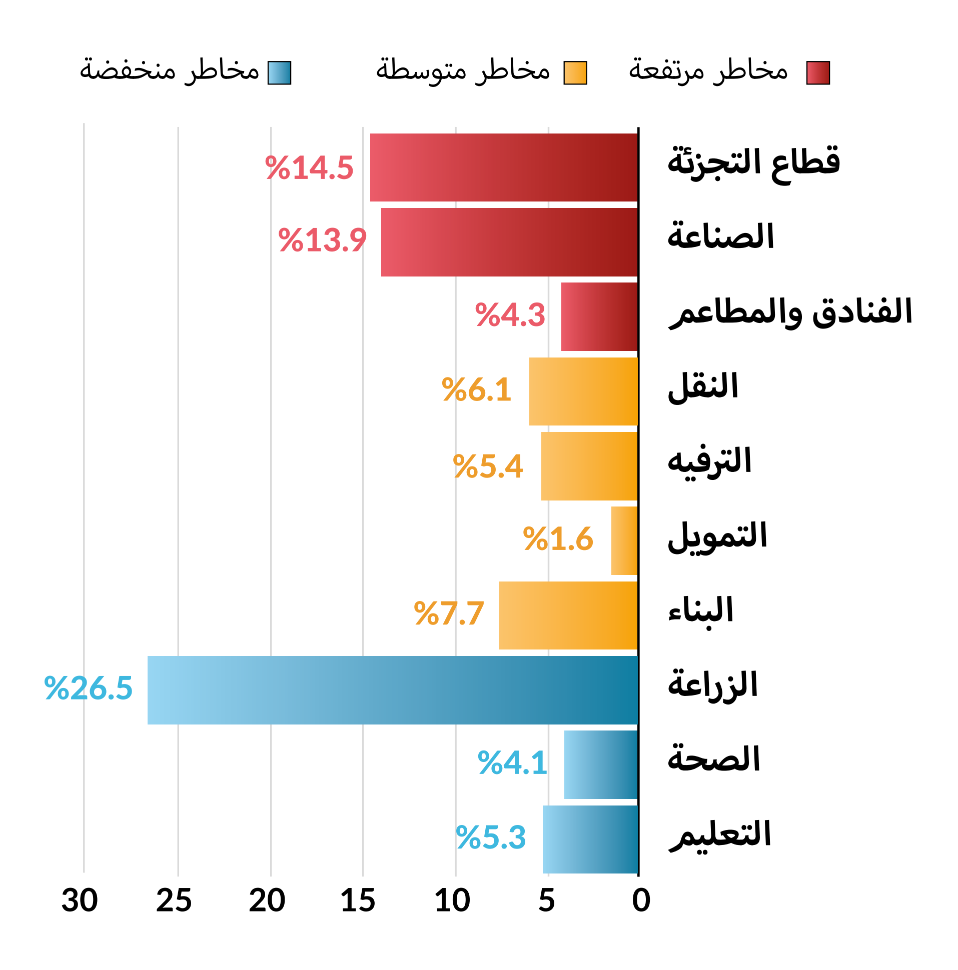
وسيصل عدد العمال المسرحين في أوروبا وحدها إلى 12 مليون عامل بدوام كامل، و125 مليون عامل بدوام كامل في آسيا والمحيط الهادئ.[18]

18. صحيفة الحرة: توقعات متشائمة وأرقام مخيفة.. أزمة "كورونا" سترفع معدلات البطالة حول العالم https://rb.gy/bv2haf

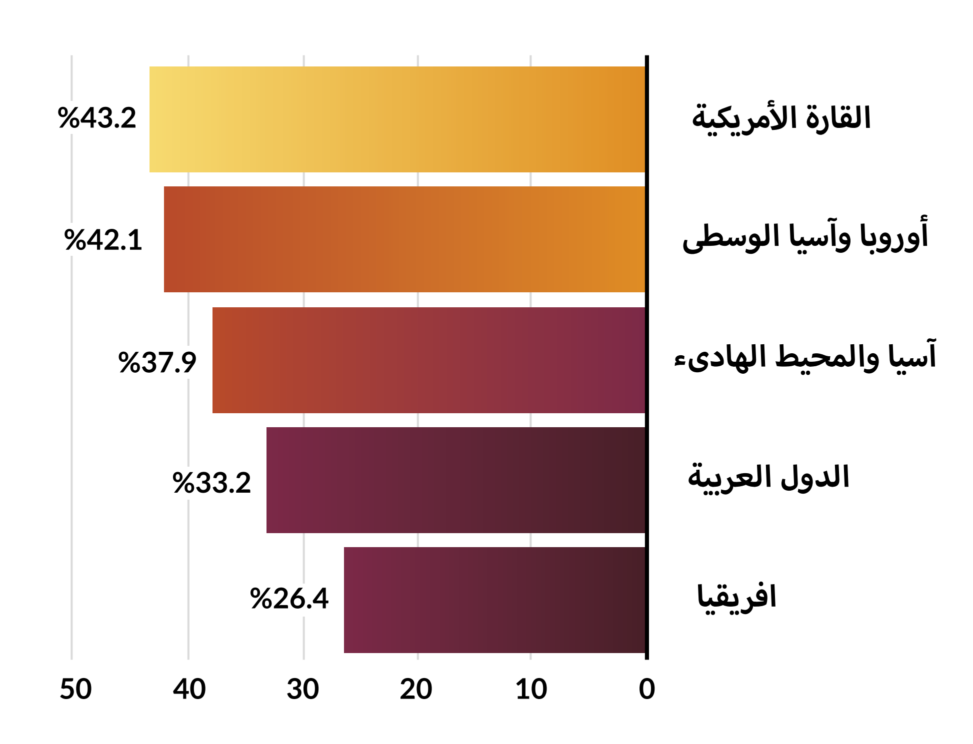
وبحسب التقرير نفسه، فمن المتوقع أيضاً أن تكون المنطقة العربية من أكثر المتضررين، وتشهد تسريح كبير للعمال بما يعادل 5 ملايين عامل بدوام كامل؛ أي أكثر من 2.5% من القوى العاملة الحالية في الدول العربية. وذلك على المدى القصير مع مخاوف من تنامي البطالة لاحقا ما لم يتم رأب هذا الصدع بشكل عاجل.

وهذا الجانب الخطير لا نورده بالدراسة بهدف التخويف، ولكن للتنويه بأهمية الاستعداد له وتطوير الحلول، والتنبيه على وجود معطيات وحقائق، تستدعي عدم الاستسلام للهلع أو التصرف بشكل متسرع على كافة مستويات صناع القرار العربي.

أكثر من 81% من القوى العاملة العالمية البالغة 3.3 مليار شخص قد أوقف عن العمل بشكل كامل أو جزئي بسبب الجائحة.



الشكل رقم 10: الوظائف العالمية المهددة بالقطاعات المختلفة ومستوى المخاطر
المصدر: منظمة العمل الدولية



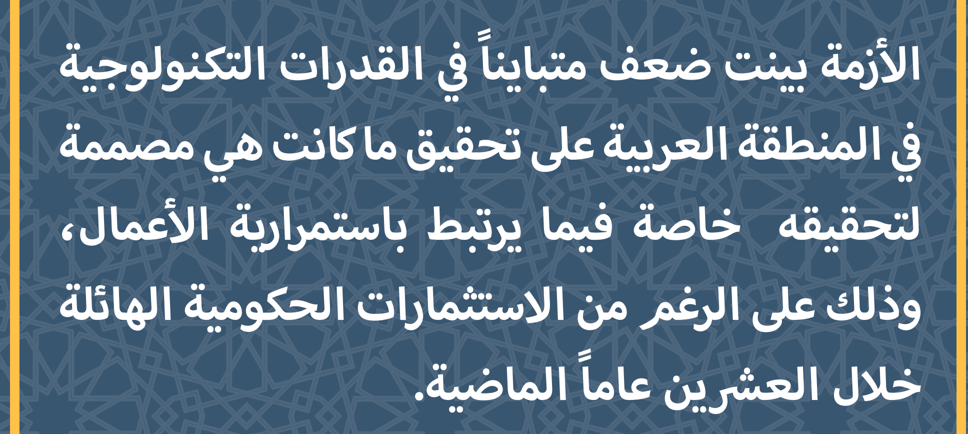
الشكل رقم 11: الوظائف المهددة حسب المنطقة الجغرافية للوظائف عالية المخاطر
المصدر: منظمة العمل الدولية



الأجور وارتباطها بعجلة الإنتاج

أضف إلى ما سبق بأن العالم سيشهد انخفاض في الأجور والمكافآت كنتيجة مباشرة لتراجع حجم الإنتاج والعمل، وهو ما يعني الدخول العالمي والعربي بدورة مركبة من الكساد الاقتصادي؛ يتعطل فيه جانب الطلب لتراجع القدرة الشرائية والدخل بصفة عامة، وهو ما سيشجع توجه الأفراد لحبس أموالهاً خوفاً من المستقبل ولتأمين الحاجات الأساسية، ثم ينتج عن هذا التوجه تراجعاً في مؤشرات الاستهلاك والمشتريات. ووفقا لهذه المتتالية، فإن تحول النتيجة لأثر يؤثر في الحلقة التالية من المتتالية!

أي أن ذلك سيؤدي بدوره في النهاية لممارسة ضغوط على القدرات الإنتاجية بشكل كبير، مما قد يعطلها أو يعطل جزء منها، فتلجأ بالتبعية للتخلي عن موظفين جدد وتخفيض رواتب آخرين ويتبعها تخفيض بالأسعار وهوامش الربح، في دورة (ركود ثم كساد) قد تبدو أنها لا متناهية.





دورات الكساد

في الحقيقة، لدورات الكساد والركود الاقتصادي نقطة نهائية، وتنقلب بعدها لتتحول لدورات نمو ووفرة. ولكن هذه الدورات قد تستغرق عاماً أو أكثر من عام وقد تصل لعدة أعوام كما حدث بالكساد الكبير.[19]

ويُثبت التاريخ بأن أفضل وسيلة هنا هي المواجهة، لا الاستسلام، ويستوجب التعلم من الخبرات السابقة والعمل بجد واجتهاد على تفادي تداعيات مثل هذه الأحداث السلبية قدر الإمكان.[20]

19. الكساد الكبير استمر قرابة العقد من الزمان وبدأ الهبوط التدريجي بالسوق بدءا من العام 1930 لفترة ثلاث سنوات إلى العام 1933، ثم اتجه مؤشر السوق مرة أخرى نحو التعافي بعد ذلك ليأخذ مداه بالصعود وحتى بدء الحرب العالمية الثانية

20. الركود هو تراجع اقتصادي واسع النطاق يستمر لمدة ستة أشهر على الأقل. في حين أن الكساد هو انخفاض أكثر حدة يستمر لعدة سنوات..

في المجمل، وفي أحوال الكساد نجد بأن معدل النمو السنوي بالناتج العام (GDP growth rate) قد يقترب من الصفر أو يتجه نحو التراجع بالسالب. كما تتراجع معدلات الدخل بالنسبة للفرد (GDP per capita) وترتفع معدلات البطالة لدرجة مقلقة وقد تصل لتهديد الأمن العام وهو أخطر ما قد تتوقعه الحكومات وما لا تتمناه.

ولكن وفي ظل تلك المؤشرات السلبية نجد أن معدلات التضخم ستتجه أيضاً نحو الانخفاض كرد فعل من فئة المستثمرين ورجال الأعمال لجذب المشترين والمستهلكين وتشجيعهم للعودة للشراء – بالترويج وتخفيض الأسعار - وهو ما سيؤدي بدوره أيضاً لتحقيق انخفاض بالتضخم.

هذا الانخفاض قد لا يظهر بالعام الأول مباشرة، ولكنه سيظهر تدريجياً بشكل أوضح مع مرور الوقت. وهذا المؤشر الإيجابي هو العنصر الفاعل الأساسي نحو إيقاف عجلة التراجع والانكماش الاقتصادي وسيدفعه مجدداً نحو الازدهار.

غالبا ما يحتاج التعافي لضعف الفترة المستغرقة بالهبوط لذا فإن الركود قد يحتاج من بدئه وحتى استعادة الأوضاع الطبيعية 18 شهرا على الأقل في حين أن ثلاثة سنوات من الكساد قد تتطلب ضعفها لإعادة الأوضاع للانتعاش بعدها.

الاقتصاد في الوقت الحالي في حالة شبيهة بالسقوط الحر. إذا استمر في الانكماش بالسرعة الحالية، فسيكون الناتج المحلي الإجمالي بعد 12 شهرًا من الآن أقل من الثلث عما كان عليه في بداية عام 2020؛ وهو معدل انكماش أسرع بأربع مرات مما كان عليه خلال فترة الكساد الكبير في الثلاثينيات.

آدم جيز - مجلة فورين بوليسي

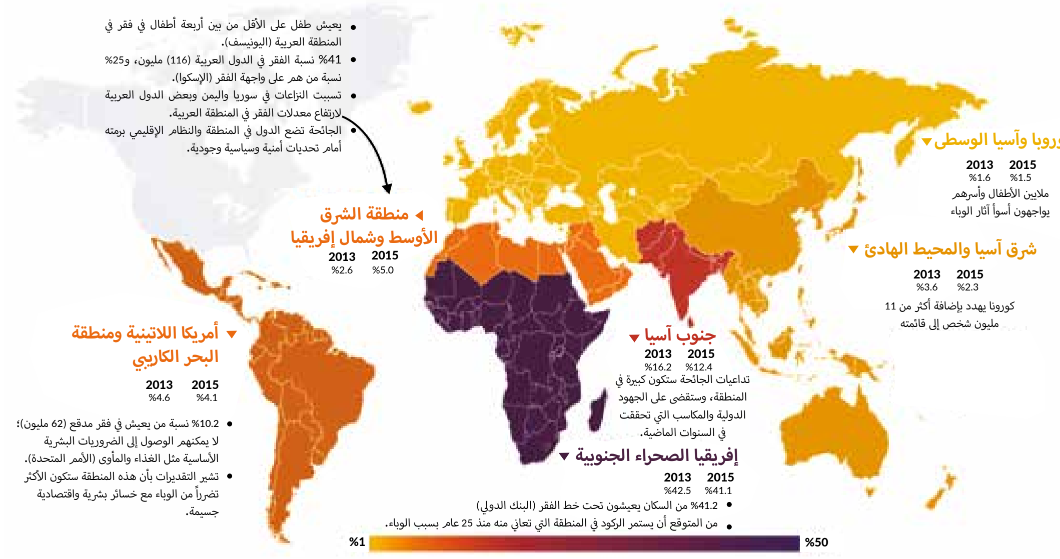
ويبقى هذا العنصر الأخير وطالما توضح لنا أهميته في استعادة النشاط الاقتصادي، من أهم عناصر التنمية ويجب علينا أن نأخذه بعين الاعتبار عند الحديث عن الحلول.

وكمعادلة كونية، يجب أن يبقى الإنسان هو محل الاهتمام الأساسي والذي يجب مراعاته والعمل من أجله خلال مختلف مراحل الأزمات الاقتصادية، حيث تمثل مهمة منع الأضرار والمخاطر التي قد يتعرض لها، من بين التحديات المستمرة التي تواجه الحكومات.

فعندما يشيع الفقر والعوز بين الناس، فإن هذا الخطر قد يصل ببعض الفئات المجتمعية لعدم القدرة على توفير احتياجاتها الأساسية للحياة مثل المطعم والملبس والمسكن الآمن، وتدفع الناس لليأس والتشرُّد والارتهان لإرادة الآخرين، فتخرج عن الجادة المستقيمة، والاتجاه للاحتجاج غير السلمي وتهديد مرتكزات الأمن في أوطانهم بشكل عام.

كما أن ظاهرة الفقر تشكل تهديداً للنسيج الاجتماعي وتؤدي إلى انهيار متوقع للطبقات الاجتماعية الوسطى وهي التي تعرف بأنها هي الحامي الحقيقي للأوطان والناقل الاجتماعي للعادات والتقاليد والموروثات من جيل إلى جيل.

وكرد فعل لامتصاص غضب الشارع وتشتيت الأوضاع الداخلية قد تتجه بعض الأنظمة الحاكمة للعودة لسياسات ما قبل الحرب العالمية الثانية والتي كانت الحروب أحد القرارات المعتادة بالسياسة الدولية لمعالجة أي خلافات بسيطة أو للسيطرة على الموارد الطبيعية، وهو ما يخشى منه كأثر لهذه الزلازل الاقتصادية.



الشكل رقم 12: نسبة الفقر في العالم

المصدر: البنك الدولي[21]

> **تداعيات انتشار الفيروس التاجي التي أودت بحياة أكثر من 150 ألف شخص وألحقت دماراً بالاقتصادات حول العالم يمكن أن تدفع بنحو نصف مليار شخص إلى الفقر.**
>
> **منظمة أوكسفام للإغاثة والتنمية**



21. Roser, M. and Ortiz-Ospina, E. (2017). Global Extreme Poverty [Online].
https://ourworldindata.org/extreme-poverty



السيناريوهات الاقتصادية المتوقعة

قبل أن نتوجه لسرد الحلول الممكنة، نود هنا تسليط الضوء على دراسة قامت بها جامعة هارفارد الأمريكية حول السيناريوهات المتوقعة لتطور أزمة كورونا.

وتأسست هذه الدراسة على بحث وتحليل لآثار الحالات الوبائية السابقة خلال القرن الماضي، وفحص تقارير سوق الأوراق المالية، وأنماط الركود والانتعاش، وآراء الخبراء وكبار رجال الأعمال من قطاعات مختلفة.[22]

وخلص التقرير إلى أن الأزمة الاقتصادية الحالية مازالت بطور الركود ولم تصل بعد للكساد - وذلك حتى وقت كتابته - وإن كان يتوقع أن يتحول لكساد مع استمرار فترة الإغلاق الاقتصادي للمؤسسات العاملة والمنتجة بالعالم.

22. Carlsson-Szlezak, P., Reeves, M. and Swartz, P.(2020). What Coronavirus Could Mean for the Global Economy. Harvard Business Review [Online].
https://hbr.org/2020/03/what-coronavirus-could-mean-for-the-global-economy

وقد طرحت الدراسة مجموعة من التساؤلات، أهمها:

1. هل الصدمة حقًّا كبوة قصيرة أم مستمرة؟

2. هل سيكون هناك ضرر هيكلي بالبناء الاقتصادي؟

3. متى سيعود حجم الطلب في الأسواق للارتفاع بما فيها القدرة الشرائية للأفراد والأعمال؟

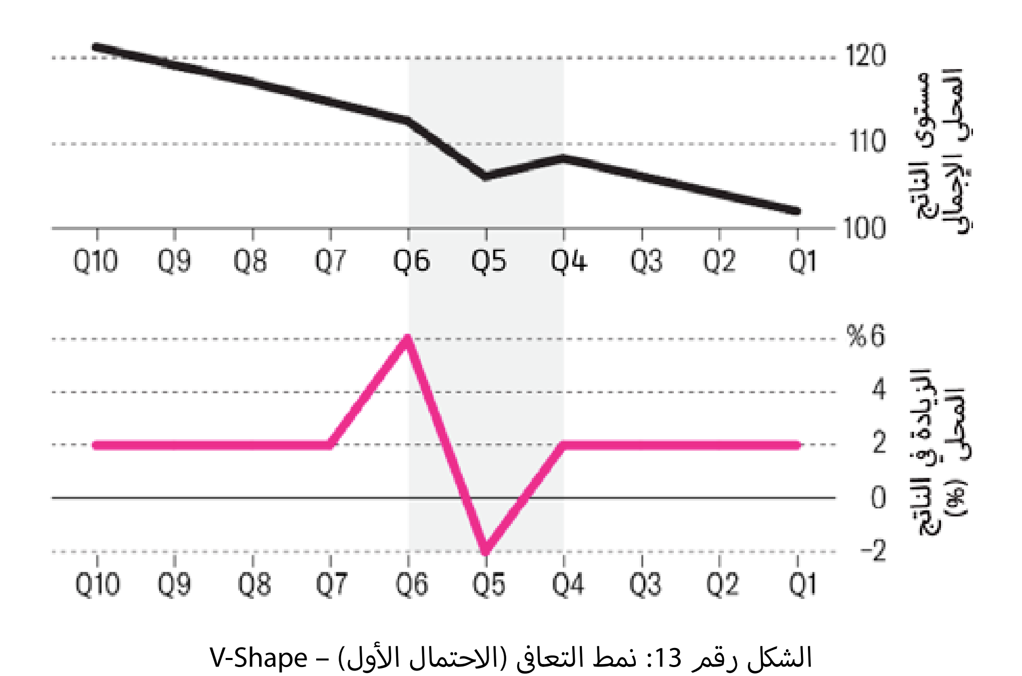
ومن خلال استطلاع دراسات حالات الركود والكساد السابقة، طرحت الدراسة ثلاثة أطر رئيسية للتعافي والعودة للأداء الاقتصادي الطبيعي، صنفته بأنماط أحرف (V-U-L).



نمط التعافي الأول – V-SHAPE

يصف هذا السيناريو بالصدمة "الكلاسيكية" للاقتصاد عند حدوث الأزمات، وأهم ظواهره تكمن في تراجع الناتج العام لفترة غير طويلة قد تستمر بين نصف العام والعام، ولكن تعود بعدها معدلات النمو في النهاية للارتفاع والتعافي. كما أن معدلات النمو في هذا السيناريو يمكن أن تحتوي الصدمة بشكل كامل.

وعلى الرغم من أن هذا السيناريو قد يبدو فيه نوع من التفاؤل وذلك وسط تشاؤم الكثير من المراقبين، إلا أنه يُعتقد من الاحتمالات الرئيسية التي يمكن معها الخروج من هذه الأزمة بأقل الخسائر.



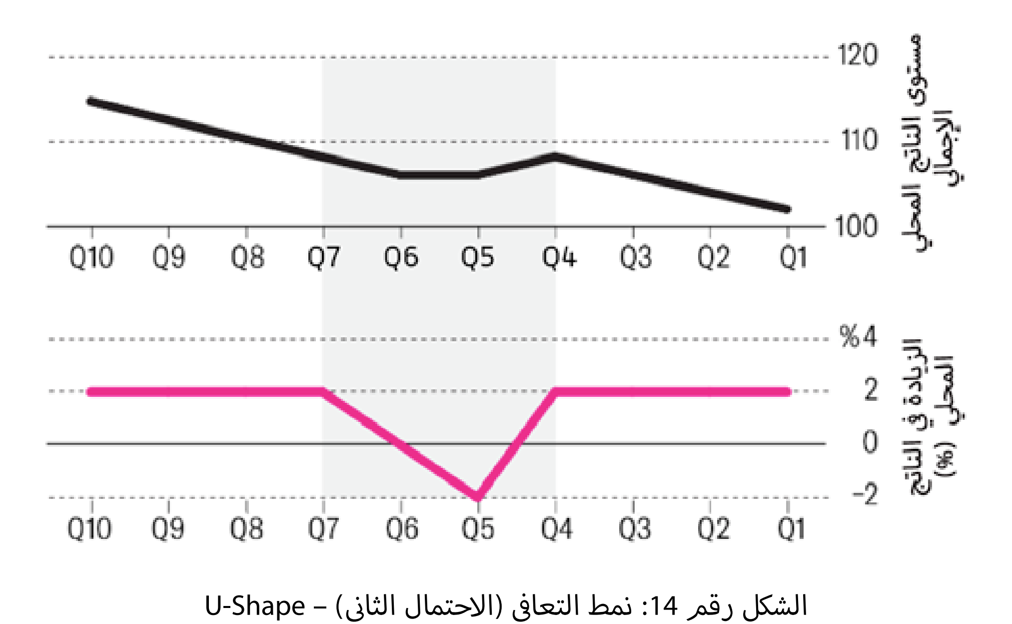
الشكل رقم 13: نمط التعافي (الاحتمال الأول) – V-Shape



نمط التعافي الثاني - U-SHAPE

هذا السيناريو يشير إلى أن الصدمة يمكن أن تستمر فترة زمنية أطول، قد تصل إلى حوالي العام أو العام والنصف للتعافي. فبينما يتم استئناف مسارات النمو والخطط التنموية السابقة للأزمة، سيتسبب طول الفترة الزمنية ببعض الخسائر المرتفعة والتي ستؤثر في الناتج العام الإجمالي العالمي.

وفي ظل التساؤل عما إذا كان هذا السيناريو أكثر قرباً للحالة الخاصة التي نعيشها مع أزمة كورونا؟ فإن الإجابة للأسف نعم ومحتمل، لكننا ما زلنا لم نصل ولا تتوفر لدينا الأدلة الكافية على أن الضرر الفعلي لهذه الجائحة يمكن أن تجعل هذا النمط هو الاحتمال الأساسي.



الشكل رقم 14: نمط التعافي (الاحتمال الثاني) – U-Shape

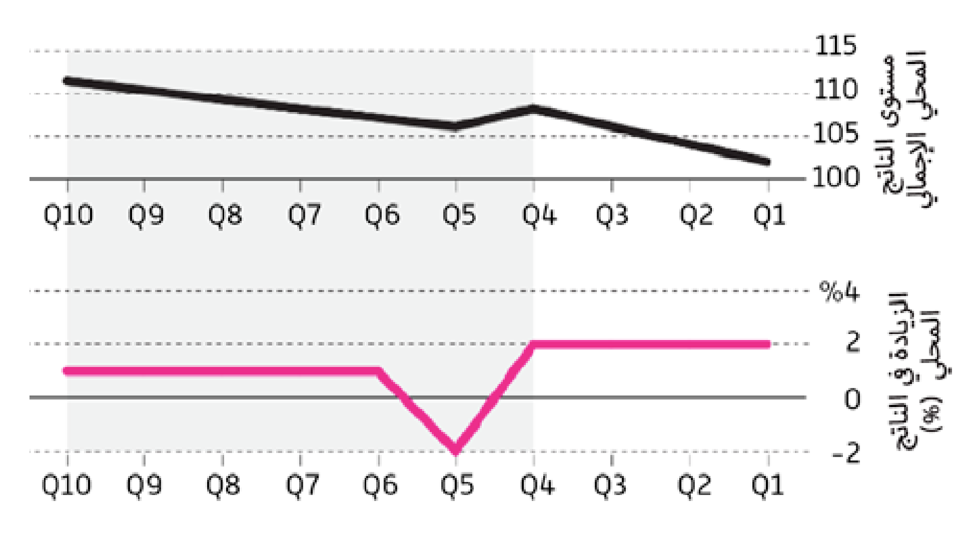


نمط التعافي الثالث - L-SHAPE

هذا السيناريو هو أسوأ الاحتمالات، والنمط الأكثر طولاً على الإطلاق حيث تصل مدة التعافي فترات قد تفوق السنتين.

ولكي يتحقق هذا النمط، فهو يتوقف على مدى قدرة الجائحة على إحداث ضرر هيكلي كبير في البناء الاقتصادي العالمي؛ أي قدرتها في تحطيم جانب كبير في جوانب العرض الاقتصادي؛ مثل تعطيل استمرارية القدرات الصناعية والزراعية وأسواق العمل، ورؤوس الأموال.

ووضعت الدراسة هذا السيناريو كأقل السيناريوهات احتمالاً حتى مع الافتراضات المتشائمة. لأنه من غير الممكن تصور أن الجائحة يمكنها أن تدمر المصانع والمزارع وإن كان من الممكن أن تتسبب في إفلاس الشركات الصغيرة أو المتوسطة.



الشكل رقم 15: نمط التعافي (الاحتمال الثالث) – L-Shape

> **بطء انتشار العدوى في بعض المواسم مثل الصيف ستكون له أهمية كبرى فيما لو حدث، لكن الأمر لا يزال غير محسوم. ولكن مع توفر اللقاح الذي سيكون متاحاً خلال عام أو أكثر بقليل، ستقل الحاجة للتباعد الاجتماعي، حتى وإن استمر الوباء لعامين قادمين.**
>
> **جامعة هارفارد الأمريكية**

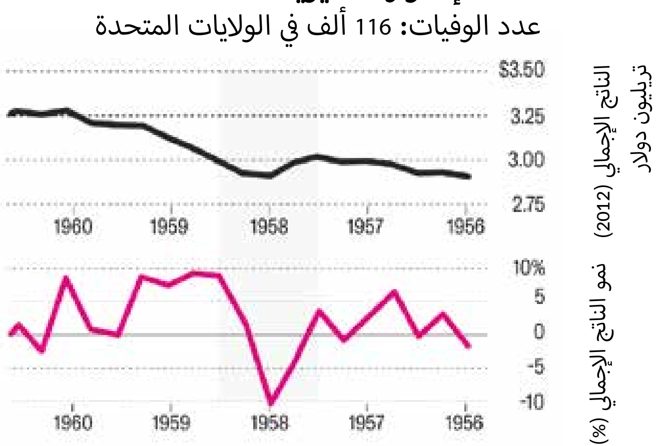


تأثير الأوبئة السابقة

ومن خلال بحثها في آثار الحالات التاريخية لبعض الأوبئة العالمية السابقة، وجدت دراسة هارفارد بأن أنماط التعافي الاقتصادية كانت قد أخذت الشكل "V" أي أن مدة التعافي لم تطل أكثر من عام واحد، وإن كان بعضها استمر لحوالي العامين، مثل الإنفلونزا الأسبانية.

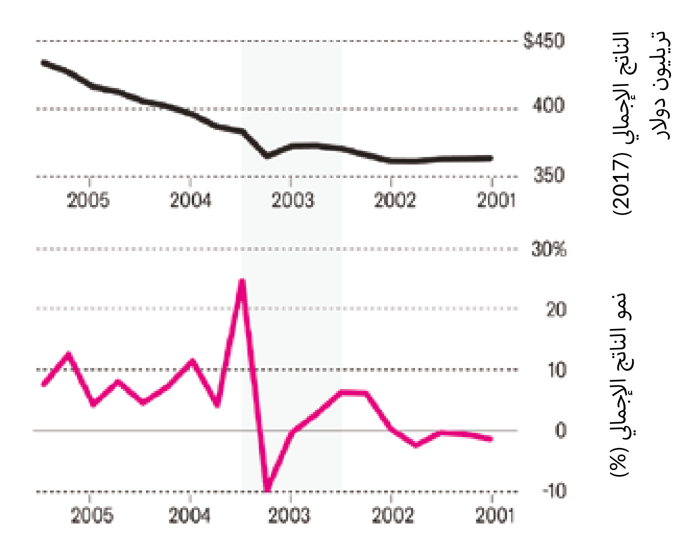
1958 الإنفلونزا الأسيوية H2N2

عدد الوفيات: 116 ألف في الولايات المتحدة



2002 سارس

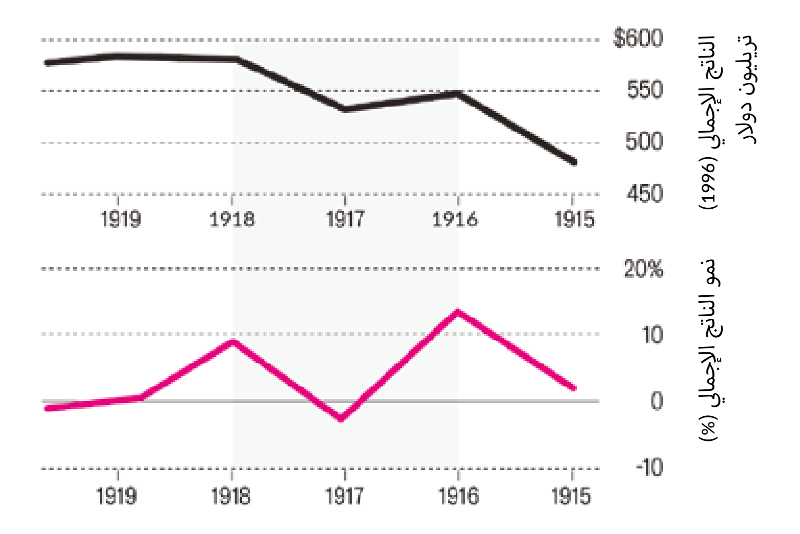
عدد الوفيات: 286 عالمياً



الشكل رقم 16: مدة التعافي بعد فيروس سارس والإنفلونزا الآسيوية (لم تتجاوز العام)

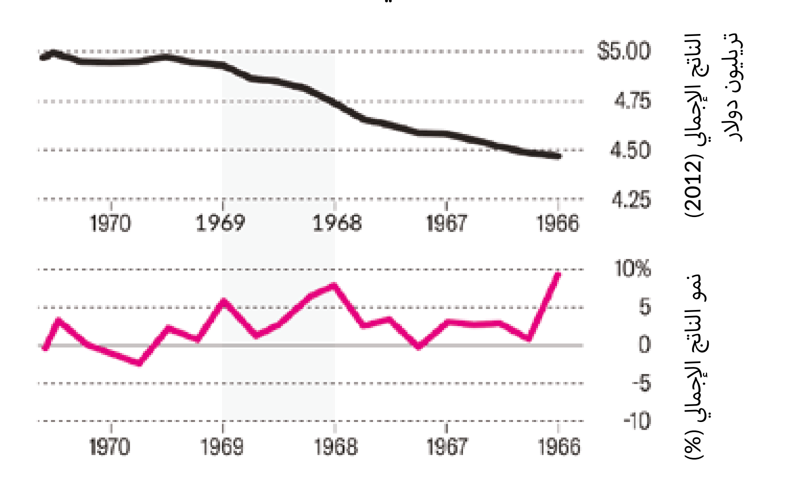
1918 الإنفلونزا الإسبانية

عدد الوفيات: 675 ألف في الولايات المتحدة



1968 إنفلونزا H3N2 (هونج كونج)

عدد الوفيات: 100 ألف في الولايات المتحدة



الشكل رقم 17: مدة التعافي بعد الإنفلونزا الأسبانية وهونج كونج

(لم تتجاوز العام مع إنفلونزا هونج كونج وعامين مع الإنفلونزا الأسبانية)

"سيعود الاقتصاد العالمي إلى الارتفاع بمجرد الوصول إلى لقاح، خاصة في ضوء الإنفاق الهائل الذي وعدت به الحكومات في جميع أنحاء العالم. إذا نظرت إلى الطريق بضع سنوات إلى الأمام، فستجد أن هناك فرصة كبيرة للإزدهار."

ديفيد كيلي - كبير الاستراتيجيين العالميين في شركة (J.P. Morgan)



ترجيحات للآثار المترتبة

ورجحت دراسة هارفارد بأن الصدمات الأساسية للوباء الحالي ستكون موجهة لجانب "الطلب" نظراً لإحجام المستهلكين عن الشراء والاتجاه العام لعدم الصرف ونقص المال بأيديهم.

ورأت الدراسة بأن التأثير الاقتصادي لوباء كورونا سيكون مؤقتا، وهذا يطابق السيناريو الأول (V-SHAPE)، ولكن لو استمر الإغلاق العام أو الإحجام عن الصرف بعد تحسن المؤشرات، فإن ذلك سيخل بالنظام الاقتصادي وقد يؤدي إلى السيناريو (U-SHAPE)؛ والذي قد يعني تسريح العمال واتساع حجم البطالة.

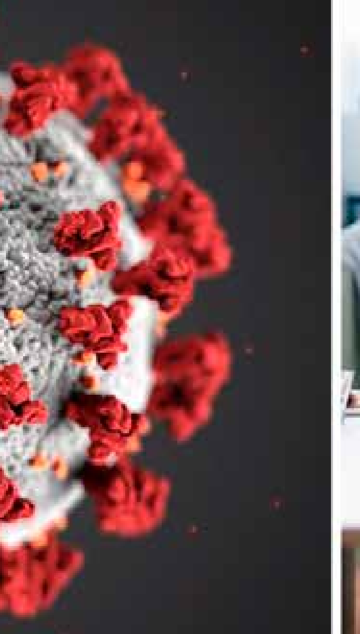
أما بحال وصل العطب الاقتصادي ليوقف عجلات الإنتاج وخاصة عمليات الإنتاج الاقتصادية الأساسية مثل الزراعة والصناعة ومواد الطاقة، فقد يكون الأمر كارثياً.

ولكن وكما تؤكده الدراسة، قد لا ينطبق هذا السيناريو المتشائم (L-SHAPE) على كل الاقتصادات والدول والصناعات، إلا أنه قد يجر بعض الاقتصادات الهشة إليها.

ولكن إذا ما رأينا الأمر بإيجابية، لا يحظى هذا السيناريو الأخير باحتمالات حدوثه ويظل أقل الاحتمالات، ولكن ذلك يعتمد على مدى وعي وإدراك متخذي القرار وصُنّاع السياسات بضرورة الحفاظ على توازن أسواقها، لكي لا تنزلق اقتصاداتهم للسيناريو الأسوأ.

رغم تعرض بعض الدول مثل السويد لانتقادات عديدة لاختلاف نهجها في التعامل مع العدوى، عما اتبعته معظم الدول من إجراءات مشددة لإغلاق المجتمع، إلا أن تقرير جديد لجامعة هارفارد يشير إلى أن الدول التي اتخذت اجراءات مشددة لمكافحة كورونا ستكون معرضة لموجة خطيرة من المرض بالخريف والشتاء، معتبرة بأن "إغلاق المجتمع، قد يكون من بين أسوأ الحلول."





ازدهار الاقتصاد الرقمي

خلص تقرير هارفارد في النهاية إلى أن هذا الوباء سيكون له حجم كبير من التأثير على الاقتصاد العالمي. ولكنه أشار أيضاً إلى أن مثل هذه الأزمات، يمكن أن تحفز الاعتماد على المنصات الإلكترونية والتقنيات الجديدة وتطور هائل في نماذج أعمال مبتكرة وغير مسبوقة، خاصة المرتبطة بالتعليم والرعاية الصحية والحوكمة الإلكترونية في المؤسسات.

التكنولوجيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات والبيانات الضخمة والبيانات المفتوحة وجدت متنفساً في الأزمة لتثبت قدراتها في دعم تطور المجتمعات البشرية.

وتلك حقيقة قد تكون أقرب للواقع. فبعد وباء سارس الذي ظهر في الصين في عام 2003، ازدهرت التجارة الإلكترونية وبدأ اعتماد المستهلكين الصينيين على التسوق عبر الإنترنت في الارتفاع، وهو ما سرع من صعود الشركات التكنولوجية مثل "علي بابا".

ثم أن التقارير الحالية توضح أيضاً بأن قطاع التجارة الإلكترونية في العالم بات في زيادة مستمرة مع ذروة تفشي الوباء، حيث أصبحت المنصات الإلكترونية تلعب دوراً محورياً في تمكين الوصول إلى الخدمات بمختلف أشكالها وكوسيلة لضمان توفير الإمدادات واللوازم للسكان، بعد إغلاق المجتمعات السكنية في المدن.

جميع المؤشرات تدل على أن الاقتصاد الرقمي بتكنولوجياته الناشئة سيخرج منتصراً من هذه الأزمة.

في بلدان مثل الصين وسنغافورة وكوريا الجنوبية، أصبحت السلطات تعتمد على تكنولوجيا البيانات الحكومية المفتوحة[23] لتطوير خرائط تفصيلية لتفشي المرض ومتابعتها من خلال تكنولوجيا الأقمار الصناعية، واستخدام الذكاء الاصطناعي في المختبرات الطبية، وظهرت الروبوتات وهي تقدم الوجبات والأدوية في المستشفيات، وتقوم أيضاً بتطهير المرافق والشوارع، وطائرات الدرونز لتوصيل الإمدادات الطبية، بل وفي عمليات إنفاذ قوانين الإغلاق والتباعد الاجتماعي.

23. مفهوم البيانات المفتوحة بات يعد واحداً من بين أبرز الاتجاهات في ممارسات القطاع العام في السنوات الأخيرة، بل وأصبح ركناً محورياً في مشاريع التحول الرقمي، لتطبيق مفهوم البيانات الحكومية المفتوحة (Open Government) والتي تعبر عن مستوى الشفافية وآليات التدقيق والرقابة العامة والمساءلة في عمل الأجهزة الحكومية.



وقد يكون تأثير هذا الوباء واضحاً في الوقت الراهن على جانب الاقتصاد الجزئي، ولكن تأثيراته ستكون مثيرة أيضاً على جوانب الاقتصاد الكلي.[24]

فمن المتوقع أن نرى تطوراً ملموساً في كفاءة سلاسل التوريد العالمية والاستثمار في الحلول التكنولوجية المبتكرة - مثل استخدام البيانات الضخمة والذكاء الصناعي والبلوك تشين-[25] في كافة القطاعات.

كما لا يمكن إغفال جانب التأثير السياسي للوباء. فالفيروس أصبح أداة اختبار لقدرة الأنظمة السياسية المختلفة على حماية سكانها بشكل فعال. أي أنه وفي حال إخفاق الحكومات للقيام بأدوارها، قد يتسبب ذلك في قلاقل سياسية ورفض شعبي.

24. ينقسم الاقتصاد إلى فرعين رئيسيين؛ الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي. الاقتصاد الجزئي يهتم بسلوك المستهلك وقراراته وكذلك تكاليف الإنتاج والإيرادات وتحديد أسعار السلع والخدمات. أما الاقتصادي الكلي فيهتم بسلوك الدول وتأثير سياساتها على الاقتصاد ككل. والقاعدة الإدارية تقول بأنه لا يمكن فصل الإثنين عن بعضهما. فالكلي هو ما يشكل الجزئي، والجزئي هو ما ينتج الكلي. ولكن الدول والمؤسسات الحكومية عادة ما تفتقد في أرض الواقع إلى التركيز على هذه القاعدة.

25. تكنولوجيا البلوك تشين من التكنولوجيات الثورية والتي تقدم مفهوماً جديداً لإثبات أي نوع من المعاملات الإلكترونية التي تتطلب حركة مالية أو تناقل أصل مادي أو معنوي أو إجراءات الطلب وما يتبعها من موافقات. ولا تكتفي هذه التكنولوجيا بتقديم حلول سهلة وميسرة لهذه المعاملات فقط، ولكنها تتعداها لتمنح تلك المعاملات موثوقية ومعايير أمنية يتعذر إنكارها أو التحايل عليها.

سحب التمويل الأمريكي من منظمة الصحة العالمية في هذه المرحلة الحرجة، قد تكون له تداعيات مثيرة للقلق ويدفع بالجهود الدولية إلى دائرة العشوائيات، وذلك في وقت يتطلب من الجميع الاتحاد لمواجهة تهديد عالمي مشترك.



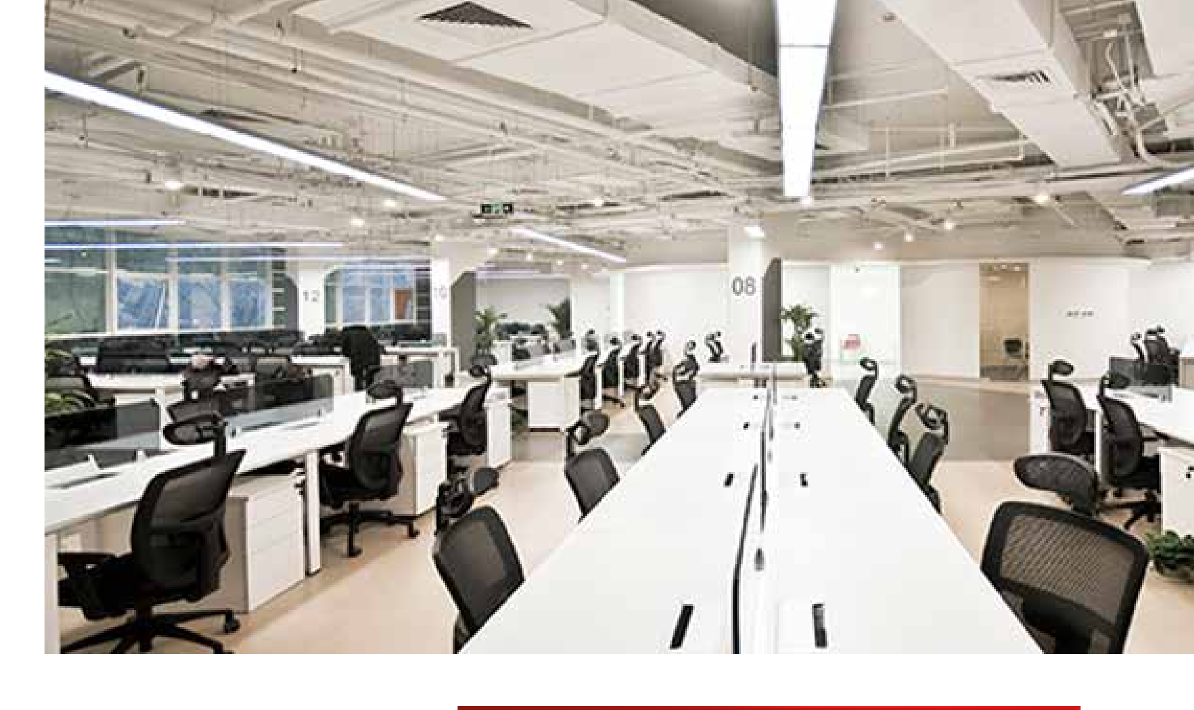
التقارير العالمية تشير بأن الوباء يمكن أن يكون عاملاً مهماً في المعركة الانتخابية الأمريكية القادمة. كما ويمكن أن تؤدي الأزمة إلى مستويات جديدة من التعاون على الساحة الدولية أو على العكس؛ التنافر العنيف بين الدول.

> **على الرغم من أن الوباء لا يزال مستعراً، قد يكون العالم أمام خطر آخر في ظهور تضخم في أسعار المواد الغذائية. الإبقاء على سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية متحركة هي ضرورة قصوى، وخلاف ذلك فهو لن يؤذي المنتجين والمستهلكين فحسب، بل وسيتسبب بحالة من الذعر في الأسواق.**
>
> **جادل تشو دونجيو**
> **المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة**



ما هي قدرة المؤسسات والشركات التجارية على البقاء دون أعمال أو دون تدفقات مالية؟

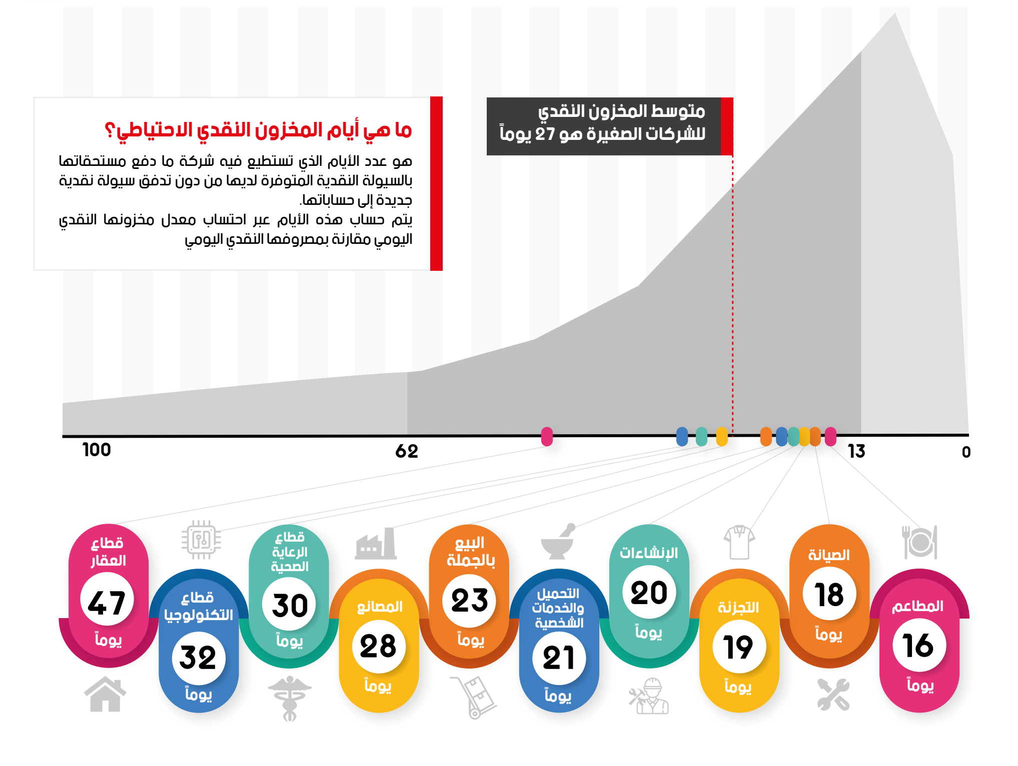
كما أشرنا إليه ضمنياً، أوضحت النماذج السابقة للأزمات الاقتصادية والأوبئة أن المدى الزمني الذي قد يستغرق للتعافي، يتوقف على استمرارية الأنشطة التجارية؛ أي معاملات البيع والشراء والإنتاج، وأنها هي الفيصل الرئيسي في شكل وطبيعة الأزمة وتحدد مداها الزمني.



السيولة المالية وقدرة الشركات على الاستمرار

ومن بين الدراسات الاستقصائية التي نشرت مؤخراً، هي دراسة لمؤسسة (J.P. Morgan) الأمريكية، والتي استطلعت قدرة 579 ألف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البقاء دون عمل أو دون دخل أو دون تدفقات مالية. وقد لاحظت تلك الدراسة أن الربع الأدنى من الشركات الصغيرة (25%) تحتفظ بسيولة مالية تكفيها لفترة 13 يوماً دون دخل، وأن الربع الآخر يحتفظ بسيولة تمكنه من البقاء لفترة بين الشهر والشهرين.[26]

26. Farrell, D. and Wheat, C. (2016) Cash is King: Flows, Balances, and Buffer Days. https://www.jpmorganchase.com/corporate/institute/document/jpmc-institute-small-business-report.pdf



الشكل رقم 18: كم يوماً تستطيع المؤسسات الصمود بدون تدفقات نقدية

مصدر الشكل البياني: CNBC عربية بناء على دراسة مؤسسة (J.P. Morgan) الأمريكية

> مكافحة فيروس كورونا الجديد أشبه بـ"حرب عالمية" بلا دخان.
> كما أن الوباء غير المفاهيم التقليدية في العالم كله، وأثر على مسارات وجهود التنمية العالمية وأصبح يغير في أساليب الحياة البشرية تدريجياً ومعها ستختلف طبيعة وشكل المؤسسات في المستقبل.
>
> ما شياو لين، الخبير الصيني في الشؤون الدولية.



كيفية انهيار المنظومة الاقتصادية

الانهيار الاقتصادي يبدأ من الأسفل أي انهيار مكونات الاقتصاد الجزئي كنتيجة للأوضاع المحيطة والسياسات العامة الخارجية التي تؤثر عليها.

وبقول آخر، يكون الانهيار في مكونات العمليات التجارية بشكل أساسي، أي العمليات التي تجري بين الباعة والمستهلكين وبين الشركات بعضها البعض وبين الحكومة والشركات؛ وهي نماذج الأعمال التي يصطلح عليها بـ (B2C) و(B2B) و(G2B).[27] وهي ذات النماذج والمكونات التي اختلت من الإجراءات الاحتياطية التي اتخذتها معظم الدول لمواجهة الوباء.

---

27. مفهوم (Business to Consumer – B2C) يرمز إلى الأعمال التجارية من صفقات وعمليات تتم بين الأفراد والشركات، وتشير لعمليات البيع والشراء اليومية من خلال المتاجر أو المنصات الإلكترونية.

أما مفهوم (Business to Business) فهو يرمز إلى الأعمال التجارية التي تتم بين الشركات وينجم عنها تبادل تجاري وتنتهي بعملية الدفع والتحصيل وشحن المنتج. وتتميز الأعمال في هذا النموذج بميزات وأسعار تنافسية وكميات كبيرة نسبياً والتي قد تدخل كمواد أولية في تصنيع المنتجات، أو كعلاقات مع تجارة التجزئة والجملة الذين يقومن بإعادة البيع للمستهلكين.

مفهوم (Business to Government) فهو يرمز إلى الأعمال التجارية التي تتم بين الشركات والحكومات وتشير إلى المشتريات الحكومية للمنتجات أو الخدمات.

التنسيق والتعاون الدولي وتوطيد العلاقات أصبح من المسائل الملحة، ليس في مكافحة المخاطر فحسب، بل لتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي.



فمن بين أهم ردود الأفعال العالمية تجاه الوباء التي أثرت في مكونات الاقتصاد الجزئي، هو التوجه الذي تبنته الكثير من الحكومات بفرض أنظمة لحظر الحركة البشرية من خلال سياسات الإغلاق العام أو الجزئي في مدنها، وذلك في سبيلها للحيلولة دون انتشار الوباء وهو ما أوقف وبشكل كبير بعض الأعمال بصفة كاملة أو جزئية. وأدى بدوره لتعطل تلك النماذج الثلاثة أو بعضها في أغلب دول العالم، وتسبب في تعطل الماكينة الإنتاجية، وتحول الملايين من العاملين للبطالة مع تراجع الدخل العام للأفراد ثم تراجع حركة الشراء وتراجع القدرات الإنتاجية.

وتوضح الدراسات الاقتصادية بأن الانهيار المالي أشبه ما يأتي على شكل انفراط حبات المسبحة، والتي تتالى سقوط حباتها بالتتابع، وتبدأ من الحبات الأضعف التي تقف عند طرف الخيط المنقطع، والتي لا يمكنها الصمود إلا والإنفلات.

ويمكن تقريب هذا المثال إلى الأحداث والأزمات الاقتصادية، والتي يمكن أن يستمر فيها التساقط أي الخسائر كلما تأخرت الحلول، لتأكل هذه الدائرة المدمرة شركات أكثر وأكثر، وتلقي يومياً بملايين العمال خارج إطار العمل، وهو ما سيؤدي في نهايته للكساد وتعطل الأسواق وتعرضها للمخاطر التي تم التحذير منها في هذه الدراسة.

كان واجباً أن نبين هذا التتابع السيء والذي نرجو ألا يحدث، ونأمل بأن تتحد البشرية لتجد حلولاً عملية تُجنبها الشَّرّين؛ أي الوباء والكساد معاً، وهو ما نراه ممكناً إن صدقت النوايا واتحدت الجهود، وفق نموذج عمل: النجاح للجميع (win-win model) وبعيداً عن الأنانية والإقصاء (win-lose model)، فأغلب الظن بأن هذا النموذج الأخير هو نموذج خادع ويقود بنهايته لنموذج مختلف تماماً وهو (lose-lose model) أي الخسارة للجميع. فمن الذي يرغب بمثل هذه النتيجة؟

في خلاصة، إننا بحاجة لمجموعة من السياسات العاجلة والحاسمة والمتفق عليها عالمياً أو على الأقل بمنطقتنا العربية لنخرج من الأزمة الثلاثية التي ألمت خطوبها بنا أو بعضها على حين غرة (تقريباً)، وما لم تتوحد الجهود وتتفق وتعمل بشكل متكامل فإن تكلفة الإصلاح والتعافي ستكون أكبر وستطول إلى مدى غير معلوم.

> **"كيف يمكن لشراء طائرة مقاتلة أن تحمي خطوط الدفاعات الوطنية أثناء الأوبئة. والحكومات ما زالت تنفق المليارات لمواجهة مخاطر متخيلة بل وتخوض حروب لا ضرورة لها وتجاهلت الأخطار الحقيقية والملحة.**
>
> **ما نحتاجه هو إعادة تعريف لما يعنيه مصطلح الأمن الوطني، وتوجيه الأموال لمواجهة التهديدات الحقيقية التي تستهدف البشرية والحياة على الأرض، ويجب أن يكون ما يجمعنا أكثر مما يفرقنا."**
>
> **جورج مونبيات[28]**
> **صحيفة الجاردين البريطانية**

28. Monbiot, G. (2020) What does 'national defence' mean in a pandemic? It's no time to buy fighter jets. The Guardian [Online]. https://www.theguardian.com/commentisfree/2020/apr/08/national-defence-corona-pandemic-fighter-jets



بوابة الخروج من الأزمات واتجاهات المستقبل

أجمعت الدراسات الحكومية والدولية التي بحثت الأزمة الحالية وتوابعها على مجموعة من الاتجاهات المستقبلية التي بدأت ملامحها الآن بالوضوح.

والثابت في الأمر بأن الوضع العالمي الاقتصادي والاجتماعي والعلاقات الدولية لن تعود لسابق عهدها كما كانت عليه قبل الوباء. فالتجربة فرضت مفاهيم حياتية جديدة وأظهرت قدرات عديدة لم نكن قد اختبرناها بشكل كبير من قبل، وسلطت الضوء على توجهات جديدة للعالم الجديد والاقتصاد الجديد.

ويمكن إجمالاً أن نقول بأن هناك حلولاً واتجاهات عالمية عامة، وهي بالتأكيد تنطبق وتصلح للمنطقة العربية إلا أنه ونظراً لشدة وحدية المشكلات التي ألمت بالمنطقة بالعربية مع بعضها البعض فإنها تحتاج لما هو أكثر من الإصلاحات العالمية العامة التي يمكن تطبيقها على الجميع. فنظرية الحلول ذات المقاس الواحد للجميع، لن تؤتي بالنتائج المرجوة.

بداية فإنه وعلى الرغم من أهمية الحلول الاستراتيجية نظراً لديمومتها وانحيازنا الكامل لها ولأثرها البعيد والعميق، إلا أننا بصدد مشكلات ستحدث بشكل عاجل أو بدأت بالحدوث، ولن يكون ممكنا معها التأني أو التأجيل، بل يجب معالجتها فوراً بنفس الهمة التي تم توجيهها لمواجهة الوباء واتخاذ إجراءات جريئة وحاسمة وسريعة.

فما هي أهم تلك المحاور العالمية التي تم ذكرها؟

يمكن فوراً الاستدلال على تلك الاتجاهات من طبيعة الأعمال التي انتعشت خلال الأزمة وتلك الأعمال التي توقفت تماما أثناء الأزمة. ووفقاً للتقارير العالمية فإن أغلب قطاعات الأعمال المتأثرة سلبياً مرتبة من الأكثر تضرراً فالأقل هي:

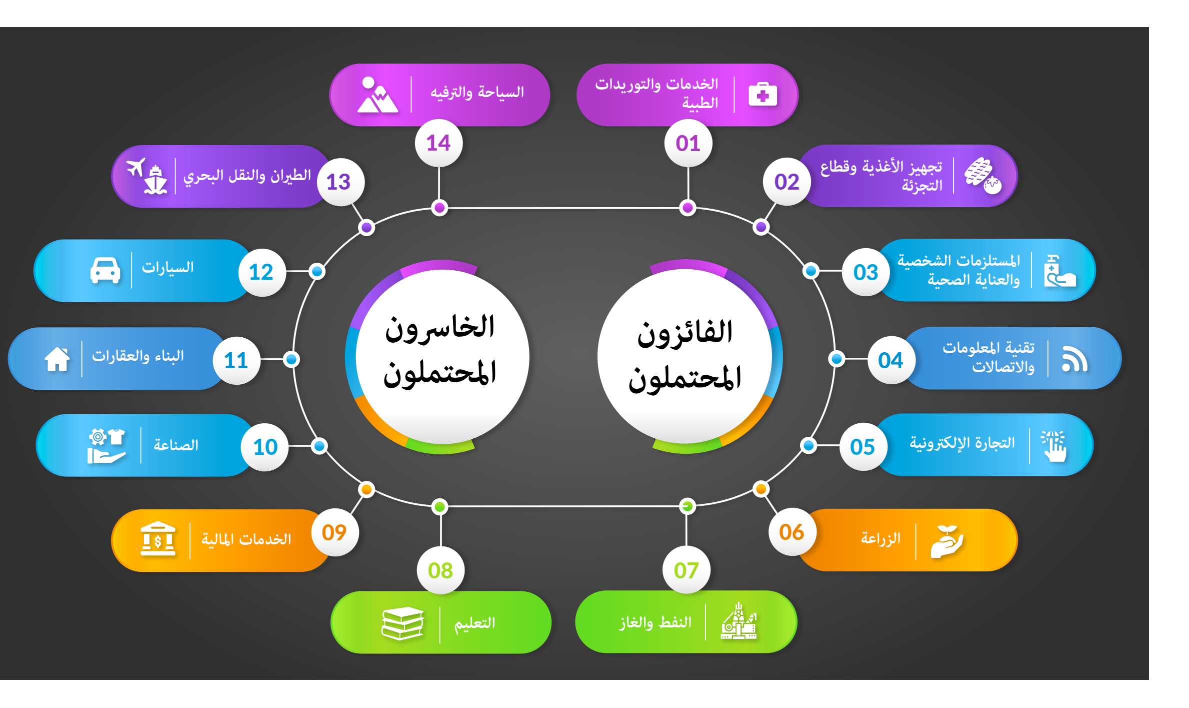
1. قطاع الأنشطة السياحية والترفيهية
2. قطاع السفر والطيران
3. الصناعة بشكل عام
4. القطاع العقاري
5. الأنشطة المصرفية والأوراق المالية

أما عن أكثر قطاعات الأعمال التي ازدهرت وزاد الطلب عليها خلال الأزمة الحالية فهي ترتيباً من الأكثر طلبا للأقل:

1. قطاع الصناعات الدوائية والعلاجية
2. الصناعات الغذائية
3. صناعة منتجات النظافة الشخصية والتطهير
4. تجارة التجزئة
5. قطاع أنظمة المعلومات والاتصالات
6. التجارة الالكترونية

كما وتعتبر القطاعات الثلاث التالية الأقل تأثراً بالأزمة، وإن كان يمكن القول بأنها تأثرت سلبياً ولكن بشكل أقل وهي:

1. التعليم
2. الصناعات البتروكيماوية
3. الزراعة



الشكل رقم 19: القطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً والأكثر استفادة

من الأوليات التي يتوجب على الدول العربية أن تركز عليها هو دعم سوق العمل وضمان استقرار الوظائف، واستمرارية الأعمال في كل القطاعات.

كما أن هناك حاجة ماسة إلى إعادة هندسة منظومات عمل المؤسسات الحكومية وإجراءاتها، وتحديث استراتيجياتها الاقتصادية والاتجاه إلى الاستثمارات الانتاجية ذات الأثر المباشر.



الأولويات العاجلة

1. وفقاً للمخاطر التي تم عرضها من توقعات منظمة العمل الدولية بتعطل ما يقارب 200 مليون عامل على مستوى العالم، فإن الأولوية الأولى لأي مجتمع تبقى في مسالة تأمين الوظائف والاستمرارية بالأعمال وعدم تعريض الفئات المجتمعية الضعيفة لخطر البطالة، وتعزيز القدرات الاقتصادية لتلبية الحد الأدنى من متطلبات الحياة وضمان استقرار الوظائف وبالتالي استقرار من يعولون.



2. إيجاد بدائل أفضل تضمن استمرارية الأعمال بشكل أفضل من خلال تسخير أفضل للتكنولوجيا لتمكين العمل عن بعد وتوفير حماية صحية للعاملين بمواقع العمل. حيث أن هذه الأزمة الحالية قد كشفت وبشكل كبير عن عدم جهوزية العديد من المؤسسات لمثل هذه الحالات الطارئة حتى تلك التي تبنت بعض المواصفات والمعايير الدولية ولديها البنية التحتية الرقمية. فكثير من قدرات التواصل والعمل المشترك قد تأثرت بعد الوباء وهناك شكوى عامة بتباطؤ الإنجاز والحاجة للإجراءات التقليدية لإنفاذ بعض المعاملات والأنشطة الخاصة بالمؤسسات.

3. تأمين الدخل الوطني للدول العربية والعمل على رأب الصدع الذي نتج عن خسائر الإنتاج والتصدير. هذا هو أهم ما يجب على العالم العربي الآن عمله لمواجهة الأزمة الخانقة التي تولدت عن أزمة كورونا، وانهيار أسعار النفط، والأزمة المالية السابقة بسبب الربيع العربي والأزمات السياسية والأمنية المركبة. وتبقى المسألة الملحة في كيفية إيجاد وتوفير دخل إضافي للدولة لتتمكن من سد الاحتياجات وتحريك السوق وخلق الوظائف.

4. الانطلاق نحو الاستثمارات الإنتاجية وذات الأثر المباشر على القيمة المضافة مثل التصنيع والزراعة والتي تتمتع بحساسية أقل لتقلبات السوق وتلبي احتياجات الإنسان بشكل مباشر.

ولتحقيق مثل هذه الأولويات، نرى أهمية تبني مجموعة من الحلول العاجلة والتي تراعي خطورة التأخير في تقديم الحلول، ولا نهمل الحلول البعيدة المدى بشكل عام لمنع تكرار هذه الخسائر ولنكون أكثر استعداداً وجاهزية.

مع التدابير الاحترازية التي اتخذتها دول العالم لاحتواء انتشار الوباء، لجأت كثير من المؤسسات إلى تقديم خدماتها رقمياً كممارسات التعليم أو العمل عن بعد. ولكن المجتمعات البشرية ما زالت غير مهيأة للتفاعل والإنتاجية في هذه البيئات الرقمية.

ولكنها تبقى مسألة وقت للتكيّف والتحول لمجتمعات رقمية.



الحلول المقترحة لتلبية أولويات المرحلة الحالية

أولا: تأمين الوظائف ومنع انهيار أسواق العمل

1. إيجاد إعانة عاجلة، أو فتح باب الإقراض بدون فائدة و/أو فائدة صغيرة، للمتضررين من شركات القطاع الخاص. ويمكن تقديم دعم مادي مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضررة حسب حجم الإيرادات المثبتة بالتقارير الضريبية شريطة ألا تستغني هذه الشركات عن موظفيها.

ويمكن تهيئة هذه الإجراءات العاجلة بحيث تتعرف على الجهات المتضررة دون غيرها لمنع أي تلاعب أو مخاوف لدى الجهات الحكومية والتي عادة ما يعطلها الجهاز البيروقراطي والذي يتخوف دائماً من سوء استخدام أي منحة ويرغب بأخذ الحيطة والحذر. ولمعالجة مثل هذه المخاوف، نجد أن الاستفادة من "البيانات الكبيرة" وتحليلها وخاصة بيانات ومعلومات الضرائب والتأمينات الاجتماعية وطبيعة قطاع الأعمال الذي يعمل به العامل أمر مساهماً.

2. إيجاد تشريعات مرنة لقطاع الأعمال للتعامل مع الأزمة انطلاقاً من قاعدة لا ضرر ولا ضرار، والتي من خلالها يمكن تقاسم وتحمل الضغوط التي تصنعها الأزمة بين العامل ورب العمل.

3. بالرغم من أن الاتجاه السائد غالباً ما يكون في اتجاه فقدان الوظائف إلا أن تلك المتغيرات لها جانب مضيء؛ إذ أنها أيضاً تخلق فرص جديدة للعمل، وهو ما يجب الاستفادة من تلك الفرصة بالإسراع في تأسيس منصات للبحث عن العمل والتوظيف الفوري.

ويمكن للحكومات أن تؤسس مثل هذه المنصات بالتعاون مع المنصات المتوفرة حالياً، بغرض توحيد جهود البحث والملاءمة السريعة بين احتياجات سوق العمل والعمالة المتوفرة التي فقدت عملها حديثاً. وقد تكون تلك المنصات رقمية وذكية وقد تكون يدوية وحسب المنطقة وظروفها، ولكن في جميع الأحوال، هنا يظهر دور الحكومة جلياً لتوحيد تلك الجهود والإجراءات وتأمين فرص عمل جديدة في مجتمعاتها.

4. التوسع في التوظيف الحكومي المؤقت وتوجيه تلك الجهود لبعض الأنشطة الحكومية المفيدة وهو ما يمكن للدولة أن توفره بشكل أو بآخر بشكل مؤقت.

5. هناك حاجة لتقنين مبادئ التوظيف عن بعد وشروطها وكيفية الدوام وإدخالها ضمن منظومة التعاقد والاعتراف بها بشكل قانوني ويترتب عليه حقوق عمالية وحقوق لصاحب العمل بالتساوي وبما لا يخل بالمفاهيم الأساسية للعمل وقوانينه المستقرة.



ثانياً: تسخير التكنولوجيا لخدمة الأعمال والمؤسسات

1. يجب تبني استراتيجية عربية موحدة للتحول الرقمي وتسخير القدرات الرقمية لخدمة التنمية الاقتصادية العربية، ولا سيما ما سبق وتم إقراره من خلال مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية والتي أقرت وطورت رؤية عربية موحدة للاقتصاد الرقمي.

2. على المؤسسات أن تحلل جيداً كيف كان دور الأنظمة التي أوجدتها قبل الدخول بتلك الأزمة ومدى نجاحها في تلبية متطلبات العمل بكفاءة خلال تلك الفترة، وهل حافظت تلك الأنظمة على وتيرة العمل السابقة أم تم التعامل معها على أنها تمثل الحد الأدنى للنشاط المؤسسي؟

في الحقيقة، ينبغي أن يرتبط التحول الرقمي بإعادة حقيقية لهندسة العمليات المؤسسية وبشكل عميق ومتكامل بين كل وحداتها ووظائفها ومواقع عملها، وهو ما يجب الإصلاح والتطوير بموجبه، وليكن الانطلاق من وحي هذه التجربة الصعبة التي عاشتها المؤسسات خلال تجربة الحظر والإغلاق الكامل أو الجزئي.

3. على الحكومات أن توفر مجموعة من التطبيقات الرقمية لتيسير وتسهيل أعمال وخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفيرها بتكلفة منخفضة، وباستضافتها في مراكز البيانات التابعة لها أو بالمنطقة العربية لتقديم تلك الخدمات من خلال منظومات الحوسبة الغيمية الالكترونية[29] سواء الخدمات السحابية للبنية التحتية أو التطبيقات.

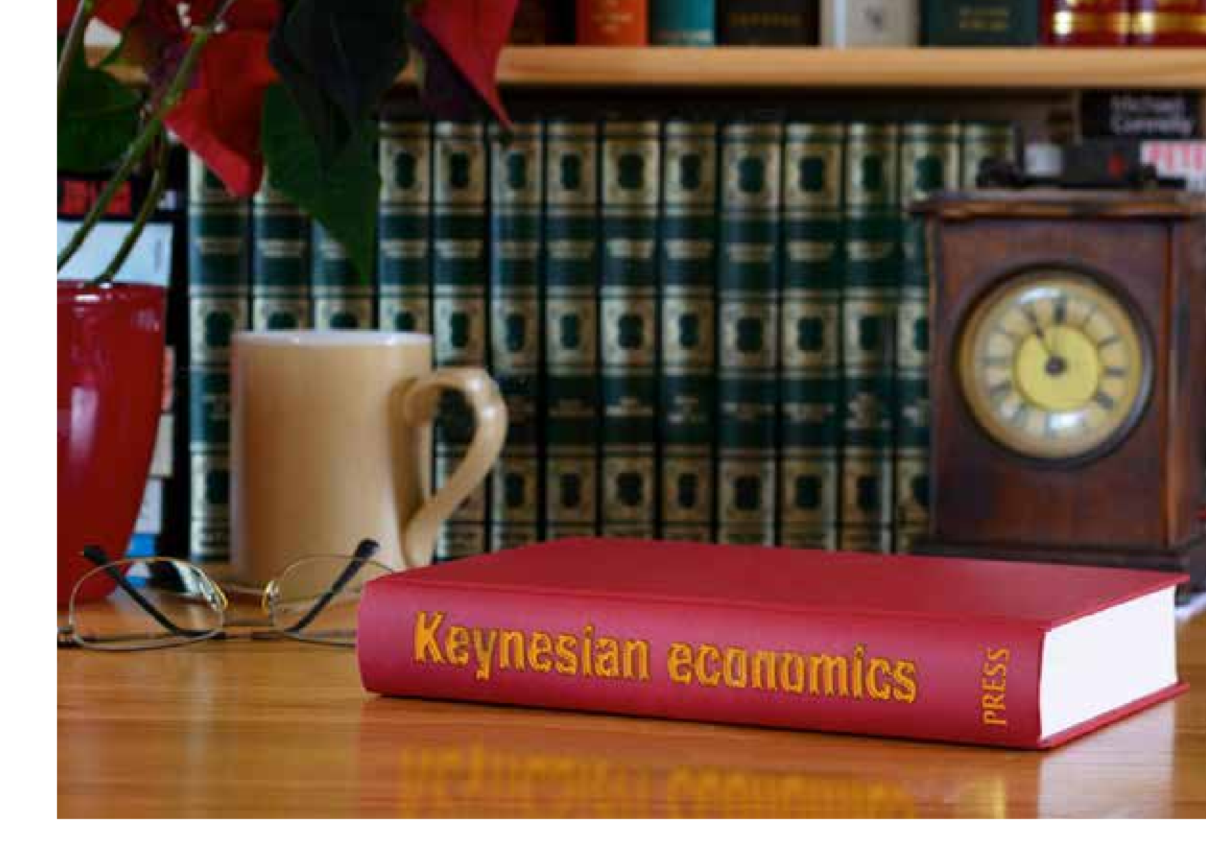
4. الاستفادة من أشكال الاقتصاد التشاركي[30] المختلفة عبر الإنترنت ومنها التوظيف عن بعد مما قد يتيح فرصا أكبر وتوفر فرص عمل وبتكاليف أقل، وأن تتقارب التشريعات العربية مع تلك النوعية الجديدة من الأنشطة التشاركية والتي قد يشارك فيها الفرد بخبراته ومعارفه أو من خلال ممتلكاته الإضافية كسيارته على سبيل المثال بما يسمح بممارسة نوع جديد من الاقتصاديات ومن دون الإخلال بالمبادي الأساسية في دور الدولة في فرض القانون وتحصيل حقوقها وضرائبها.

29. الحوسبة الغيمية أو الحوسبة السحابية (Cloud computing) مصطلح يشير إلى المصادر والأنظمة الحاسوبية المتوافرة تحت الطلب عبر الشبكة والتي تستطيع توفير عدد من الخدمات الحاسوبية المتكاملة دون التقيد بالموارد المحلية بهدف التيسير على المستخدم. وتشمل تلك الموارد مساحة لتخزين البيانات والنسخ الاحتياطي والمزامنة الذاتية، كما تشمل قدرات معالجة برمجية وجدولة للمهام والاتصال والتواصل الإلكتروني والطباعة عن بعد، ويستطيع المستخدم عند اتصاله بالشبكة التحكم في هذه الموارد عن طريق واجهة برمجية سهلة تُسَهل وتتجاهل الكثير من التفاصيل والعمليات الداخلية.

30. اقتصاد المشاركة أو التشاركي قائم على مفهوم مختلف عن النموذج التقليدي للاقتصاد العالمي. في اقتصاد المشاركة، يقوم الأفراد بتأجير أو "مشاركة" أصول يمتلكونها مثل سياراتهم ومنازلهم وخبراتهم العملية والمهارية لأفراد آخرين بطريقة البائع مع المشتري مباشرة. ويمكن اعتبار بأن المنصات الإلكترونية وتكنولوجيات الحديثة هي المُمّكن الرئيسي لهذا المفهوم الاقتصادي.

ثالثا: تعزيز الناتج العام العربي (الدخل القومي GDP)

1. يجب حل معضلة سعر النفط وتحقيق سعر سوقي عادل أكبر؛ بين الستين دولار والثمانين دولار، فهذا الاجراء وحده سيضيف ما يقترب من الربع ترليون دولار سنوياً لاقتصادات الدول النفطية العربية. وهو ما يؤكد بأهمية تعميق العلاقات الدولية والدبلوماسية وبمختلف المستويات.



2. تفعيل مفاهيم الاقتصاد الكينزي[31] أي بإطلاق مشاريع حكومية كبرى لتوليد النصف تريليون الأخرى وضخها بالاقتصاد اعتماداً على طاقة البشر التشغيلية كمورد معطل في الوقت الراهن. ويرتبط الاقتصاد الكينزي بمفهوم في غاية الأهمية وهو المضاعف الكينزي الذي يشرح كيف أن الإنفاق الابتدائي من قبل الدولة سوف يتضاعف كتأثير نهائي على الدخل القومي وذلك وفق مجموعة من المعادلات الرياضية والإحصائية التي تدرس سلوك البشر بحال توفر العمل وما يدفعه ذلك للإنتاج ويشجع جانب العرض على الاستثمار أكثر مما يرفع مستوى التوظيف بالتبعية، وتدور معها الدورة بشكل إيجابي.

31. وهي النظرية التي وضعها العالمي الاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز" - في كتابه الشهير: النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود في عام 1936 - والتي ترتكز على مفهوم تدخل الحكومة لضمان استقرار الإقتصاد. وهي النظرية التي أحدثت تغييراً جوهرياً في الفكر الاقتصادي عندما أعطى موقعاً مركزياً للاقتصاد الكلي ضمن النظرية الاقتصادية من أجل إخراج الاقتصاد من الأزمات الكبيرة التي تولدها الحروب والأوبئة وما شابه من كوارث، الى أن تتدخل الدولة عن طريق إقامة المشروعات العامة وتساهم بإنفاقات كبيرة على مشاريع البنية التحتية بشكل أساسي من أجل توفير الوظائف، وتنقل العمال من أسر البطالة وتوفر لهم دخلاً يسمح لهم بالإنفاق على شراء السلع والخدمات الأخرى. وهو ما يؤدي بالتبعية لارتفاع حجم الطلب وتحريك عجلة الاقتصاد وتشغيل المشاريع المتعطلة كلياً او جزئياً.

وهذا الإجراء نراه ممكناً في حال قررت الحكومات العربية فتح المجال الواسع لإطلاق مشاريع البنية التحتية والحكومية وتشغيل الأفراد، ومن ثم فإن قيمة هذه المشاريع تعتبر مُسوغاً كبيراً لزيادة المعروض من العملة بالسوق لتوافر عمل وقيمة مضافة بالمقابل لها، وهو نفس ما تفعله الولايات المتحدة الأمريكية، وأقره الكونجرس مؤخراً بضخ ما يزيد عن 2.2 تريليون دولار كمساعدات عاجلة. ويجب أن تكون الأولوية في تنفيذ تلك المشاريع للشركات العربية والموظف العربي.

علماً بأن بعض سلبيات هذه النظرية يكمن في التضخم الذي تولده في حال لم يتنوع الاستثمار الحكومي بشكل متوازن وهو ما سنتطرق له بالمحور الرابع في التوصيات. [32]

32. يجب أن يتنوع الاستثمار الحكومي بحيث يتوجه بعضه للبنية التحتية كما أسلفنا بالاقتصاد الكينزي ولكن لتفادي مشاكل التضخم يجب أن يتجه جزء من هذا الاستثمار نحو الإنتاج الأساسي للبضائع والسلع كثيفة الاستهلاك مثل الأغذية بأنواعها والملبوسات والمنتجات التي يتم استهلاكها بشكل مستدام مثل الأدوية وبعض المنتجات الكهربائية والأثاث وما شابه.



3. تعزيز التبادل الاقتصادي والتجاري المشترك بين الدول العربية وتفعيل اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى (الجافتا) لفتح الأسواق وعدم تعطيل قدرات المنتجين الحاليين واضطرارهم للإغلاق أو الخسارة، وهو ما من شأنه أن يحقق استقراراً أفضل في السوق العربي. وقد تم التطرق لهذا الموضوع بالتفصيل في دراسة لمجلس الوحدة الاقتصادية نشرت في عام 2017 عن "التجارة البينية العربية"، والتي أوضحت سبل الاستفادة من القدرات التكنولوجية في معالجة العديد من المصاعب البيروقراطية وأتمتة الإجراءات لتسهيل التجارة البينية العربية.[33]

33. الخوري، علي محمد، التجارة الإلكترونية ودورها في تعزيز التجارة العربية البينية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، القاهرة، 2017.

رابعاً: التوسع والتنوع في الاستثمار بقطاعات إنتاجية مختلفة تتميز بالأثر المباشر على القيمة المضافة

1. التوسع العاجل في مشاريع إنتاجية تخلق قيمة مضافة سريعة وتحمي الأسواق من خطورة الشح بالبضائع المحلية وتلجئنا للاستيراد بالعملات الصعبة والتي ستثقل كاهل الموازنة العربية. ومن بين أفضل تلك الاستثمارات هي الاستثمارات الزراعية. وهو ما يجعلنا نفتح الملفات والخطط العربية المشتركة التي ترتكز على توافر أنواع الاستثمارات الاستراتيجية العربية مثل الاستفادة من الأراضي الزراعية الضخمة والمتاحة في بعض البلدان مثل السودان على سبيل المثال.



إن الأمن الغذائي في مثل هذه المراحل يعتبر مطلباً استراتيجياً لا يمكن المخاطرة به، وهو الأمر الذي توضح لنا بشكل جلي في هذه الأزمة، مع تراجع التواصل والنقل الدولي وأصبحت حركة البضائع مهددة بشكل أو بآخر، ولا يمكن أن نتصور اليوم ماذا يمكن أن يحدث للعالم العربي الذي يستورد أكثر من 60% من احتياجاته الغذائية من الخارج وتحتاج دول مجلس التعاون الخليجي لاستيراد 90% من حاجاتها الغذائية من الخارج.[34]

34. بلغت الفاتورة السنوية التي تتحملها الاقتصادات الخليجية لاستيراد الغذاء في عام 2012 نحو 83 مليار دولار، وهي تساوي ما يعادل 27,7% من الفاتورة الإجمالية للواردات على مستوى المنطقة ككل، وهو ما يعني اعتماد دول مجلس التعاون بشكل رئيسي على استيراد معظم احتياجاتها الغذائية، التي تقدر بنحو 90%.
المصدر: موقع عربية سكاي نيوز: 90% من غذاء الخليج من الخارج، 3 سبتمبر 2013.
https://rb.gy/az8nlt

2. بما أن العالم العربي يفتقر للمياه والطاقة وينفق من أجل ذلك نفقات طائلة فإنه يصبح لزاماً استراتيجياً أن يستفيد من موارده المائية كالشواطئ البحرية الهائلة واطلال كافة دوله على بحار كبيرة وتوفر مساحات صحراوية ضخمة ويصعب استخدامها في كثير من الأمور، واستغلالها للطاقة الشمسية الكثيفة بمنطقتنا. ثم أن إنتاج الطاقة الكهربائية من الشمس يصبح مشروعاً قومياً كبيراً بامتياز مع القدرة على الربط الشبكي بين الدول بعضها البعض وتبادل الطاقة بأسعار معقولة. وهو ما يستدعي للاستثمار في مجالات صناعة مستلزمات توليد الطاقة الشمسية، وإنشاء حقول التوليد الكبيرة وتحلية مياه البحار بتلك الطاقة أو جزء منها. وتلك المشاريع ستسهم حتماً في زيادة الرقعة الزراعية وتخفيض تكلفة تحلية المياه أيضاً لتكون ذات جدوى اقتصادية أعلى. هذه المشاريع تمثل حلماً كبيراً وستشكل قدرة استيعابية لفترة لا تقل عن خمس سنوات وتمتد لعشرة ويمكنها تشغيل عشرات الملايين في العالم العربي.



3. يجب أن يتم التركيز على تصنيع السلع التي يتم استيرادها من الخارج بالتنسيق العربي المشترك لعدم الإغراق والمنافسة التي ترهق الاستثمارات أو تقود للخسارة وبنفس الوقت تحمي الدول العربية من الاستيراد غير المبرر وتؤدي لتآكل قيمة العملة ومن ثم رفع معدلات التضخم.

يمثل **الاقتصاد عصب المجتمع**. نقطة ومن أول السطر.

لقد أصبحت التحولات المستمرة سواء في الديموغرافية البشرية أو في أنماط انتشار الأوبئة أو التطورات التكنولوجية المذهلة وغيرها من المتغيرات، قاطرة تدفع العالم لتطوير منظومة اقتصادية أكثر مرونة وصلابة ضد الصدمات والمخاطر الراهنة والمستقبلية التي سيتعرض إليها، وهو ما لن يتأتى إلا بتغيير الفكر والمنهج، **ويتطلب ألا يكون هناك رقعة أو موضع قدم للمفاهيم والمصطلحات التقليدية.**



الخاتمة

تؤكد هذه الدراسة بأن جائحة كورونا (كوفيد 19) قد دفعت اقتصادات العالم إلى دائرة المجهول. فالتقارير العالمية تشير إلى أن أثر هذه الأزمة سيكون أسوأ مما كانت عليه الأزمة المالية العالمية السابقة بنهاية العقد الأول من هذا القرن، بل نجد أنها تعيد العالم ليعيش أجواء فترة الحرب العالمية الثانية.

وعلى الرغم من اجراءات الاحتواء التي اتخذتها الحكومات لتقليل الأضرار الاقتصادية المتصاعدة، إلا أن سياسات الإغلاق والتباعد الاجتماعي، شكلت عاملاً مهماً في إحكام فيروس كورونا قبضته الخانقة على الاقتصاد العالمي.

ولكن وبالرغم من كل السيناريوهات المتشائمة التي يتم تداولها في الوسط العالمي، فإننا نرى بأن فرصة التعافي والتطور والازدهار تبقى هي أقرب الاحتمالات على المدى القصير، وإن طالت قليلاً. وستختلف مدة التعافي من بلد إلى آخر، وحسب النماذج التنموية التي ستنتهجها الدول.

ما تضمنته هذه الدراسة الموجزة من توصيات، تمثل بعضاً من الحلول العاجلة التي تستوجب أخذها بعين الاعتبار عند اعتماد السياسات المالية والاقتصادية في المنطقة العربية. ولكن تظل الرؤى الاستراتيجية بعيدة المدى بذات الأهمية، خاصة وأن الاقتصاد العربي كان ينزف منذ زمن، وأن الأزمة الراهنة أدت فقط إلى رفع وتيرة النزيف، وهو ما سيعرضها لتحديات تتطلب الجرأة وحس المسؤولية لمواجهتها.

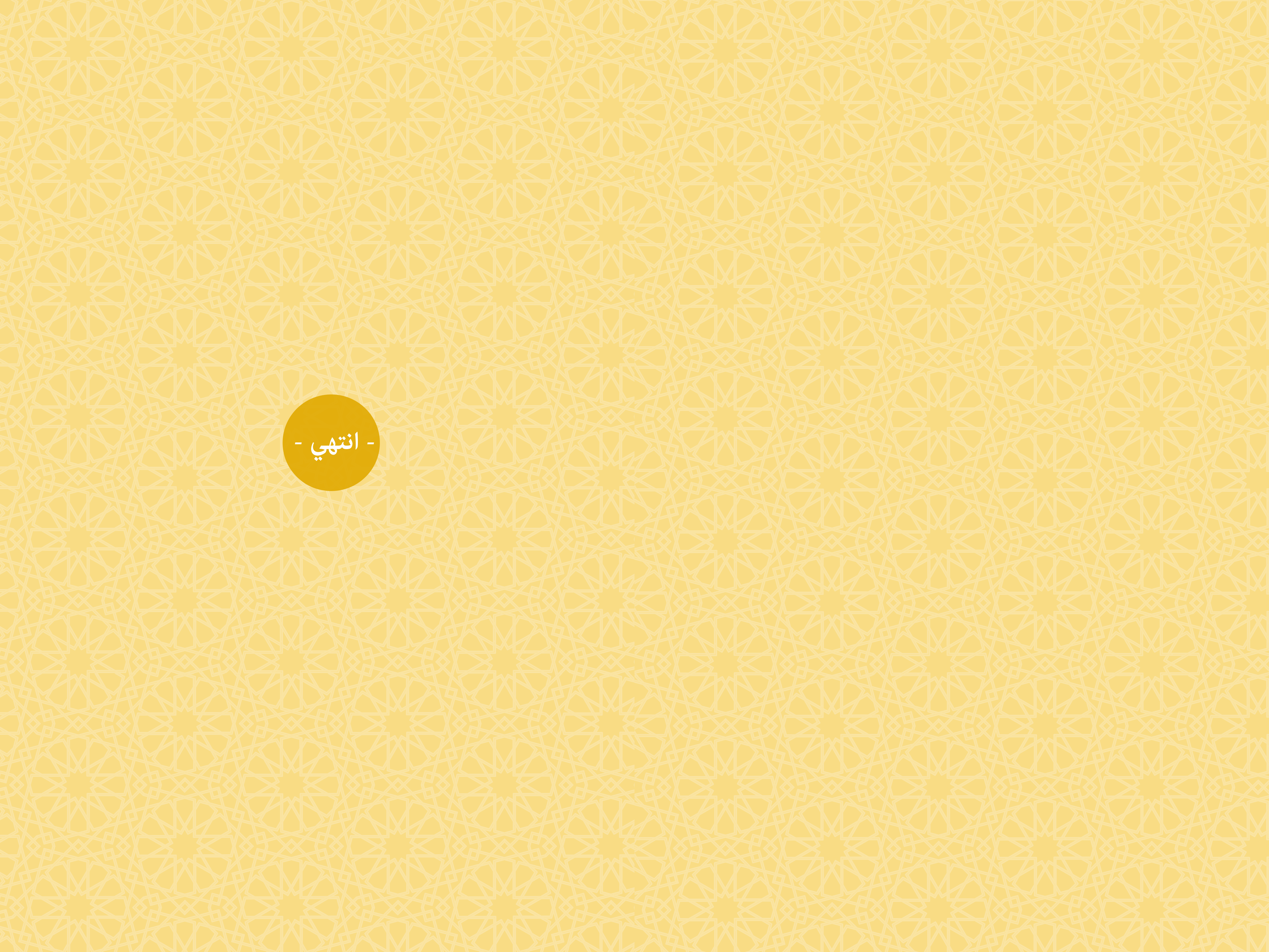
كما ونؤكد بأن الحلول النابعة من الفكر التقليدي لن تُجدي نفعاً في تخفيف تداعيات الجائحة. وهو ما يتوجب على متخذي القرار وراسمي السياسات في المنطقة العربية الانتباه له، وبأهمية الارتقاء بمستوى الوعي العام لفهم التحديات والظروف المحيطة، ومعالجتها بكفاءة، وضمان استدامة الحلول المطروحة للعبور الآمن إلى المستقبل.



وعلى الرغم مما أحدثته هذه الجائحة، إلا أنها تبقى إشارة تحذير واختبار. فما نراه من تداعيات في اقتصادات العالم قد لا تكون سوى جزء من الصورة الكلية التي لا نملك كل خيوطها.

يجب على الحكومات العربية أن تعيد تعريف أدوارها في ظل المنعطفات الاقتصادية والصحية الحادة التي لا شك بأنها مستمرة وستستمر. وأن تعمل لتحقيق ما يأمله المواطن العربي من حكومته، وهو في أن تهيئ له الظروف الحياتية التي تمكنه كي يحيا حياة كريمة آمنة مستقرة؛ وبدون تبسيط أهداف الحكومات لتحقيق غاياتها الكبرى فإنها سوف تظل تدور في دوائر الأوهام والإيهام، وستكون طُعماً سهلاً للأزمات الطبيعية أو المختلقة في محطيها.

إننا ندعو الجميع ألا يترددوا في دعم العمل العربي الاقتصادي المشترك للاستفادة من المزايا المتعددة التي لا نجد بلداً عربياً يملك كل المقومات للوقوف وحده، بل نجد بأن القدرات الاستراتيجية التي تمتلكها "ككل"، يجعل من التكامل والتعاون المشترك ضرورة ويمنح الجميع فرصاً أفضل وأكثر تأثيراً لتحقيق النتائج المرجوة.


- انتهي -

مع استمرار تفشي جائحة كوفيد-١٩ بالعام ٢٠٢٠ حول العالم، جاءت التدابير الاحترازية للحكومات لتحبس أنفاس الاقتصاد وتقطع شرايينه المتمثلة في المنافذ التجارية للبضائع والسلع وتدفع العالم بأكمله إلى دائرة تاريخية، فوضوية، غير مسبوقة ويصعب حاليا التنبؤ بأبعادها المستقبلية. ألجأت الصدمة التي جاءت بها الجائحة، في إقناع الجميع - حكومات ومؤسسات وأفراد - بضرورة مراجعة أسس الأمن الاقتصادي، وأكدت ضرورة تبني أطر مفاهيمة وعملية تتلائم مع التحديات التي باتت تتلاطم أمواجها، مُعلنةً أن البقاء لن يكون إلا للمستعد والأقوى.

وبالرغم من تباين التوقعات عن مدة التعافي والانتعاش الاقتصادي من الأزمة الراهنة، فإن المحتوم هو أن البشرية ستتجاوز هذه المرحلة وستبقى مسألة مؤقتة وستنقضي. ولكن ستظل أزمة كوفيد-١٩ مرحلة تعلم تهم كل البشرية، لأنه حتى وبعد إيجاد اللقاح والعلاج، فإن مسلسل تطور الأوبئة سيستمر كجزء من قانون الطبيعة.

المُسّلم به أن كل أزمة أياً كان مصدرها يمكن اعتبارها اختباراً حقيقيا لمرونة وصرامة المناعة الاجتماعية والاقتصادية، وهو ما يستوجب إعادة النظر في تنظيم الفكر العربي وإعادة تعريف أهمية العمل المشترك العربي والدولي وتوحيد الأهداف في استدامة الحلول. إن المراهنة على المستقبل بطريقة "ردود الأفعال" التي نلاحظها اليوم، سَتُبقى الأمر أشبه بتجديف القوارب التي تحاول مجاراة الأعاصير في المحيطات، لأن القارب ببساطة هو وسيبقى الحلقة الأضعف!



نبذة عن المؤلف

د. علي محمد الخوري هو مستشار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ورئيس الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي بجامعة الدول العربية، وهو من المسؤولين الحكوميين في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما ويعمل مستشاراً لعدد من الحكومات الإفريقية وعدد من المؤسسات العالمية. بالإضافة إلى أنه يلعب دورًا قياديًا في تنفيذ عدد من مبادرات التحول الرقمي في الدول العربية والإفريقية.

ومن بين أهم المبادرات الحالية التي يشارك في قيادتها هي "الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي" و"رؤية الاقتصاد الرقمي لدول غرب إفريقيا (إيكواس)" وهي مبادرات استراتيجية إقليمية تهدف لدعم التحول الرقمي والتنمية المستدامة في الدول العربية والإفريقية.

د. علي محمد الخوري هو زميل وأستاذ المعهد البريطاني للتكنولوجيا في لندن، وحاصل على شهادة بكالوريوس العلوم من جامعة مانشستر، وماجستير العلوم في إدارة المعلومات من جامعة لانكستر، ودكتوراة الهندسة في إدارة المشروعات الاستراتيجية من جامعة وريك في المملكة المتحدة.


US $200
ISBN 9789948342830

